جامعة الانبار
كلية الآداب
قسم الإعلام

التغطية الإخبارية لحملة الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٠

دراسة تحليلية للتقارير الإخبارية في جريدة الزمان (طبعة بغداد) للمدة من ٧- شباط ٢٠١٠ ولغاية ٧- آذار ٢٠١٠

دراسة تقدم بها
الدكتور مؤيد خلف حسين الدليمي
قسم الإعلام – كلية الآداب
جامعة الانبار

٢٠١١ م

المقدمة :

أن للاتصال السياسي مكانة بارزة ومهمة بين حقول الإعلام والاتصال وتأتي أهمية دراسة هذا الموضوع لدارسي الإعلام كونه عنصراً مشتركاً بين هذه العلوم وعلم السياسة وعلم الاجتماع ، فهو يدرس مجموعة الأنشطة والفعاليات التي يزاولها القائمون بالعملية الاتصالية بغية تحقيق أهداف سياسية تهمهم على المستوى الذاتي مثل المرشحين والقادة الحزبيين والبرلمانيين ، وينصب جوهر الاتصال السياسي في أحداث التأثير وتغيير الآراء والقناعات لدى الجمهور المتلقي باتجاه محدد هو ما يريدهُ القائم بالعملية الاتصالية .

وتشير العديد من البحوث إن أحد العوامل الأساسية في نجاح العملية الاتصالية لوسائل الإعلام في التغطية الإخبارية للحملات الانتخابية يتوقف على دقة اختيار الرسالة الإعلامية وصياغتها وأسلوب عرضها على الجمهور في الوقت المناسب ، كما يتوقف نجاح التغطية الإخبارية للحملة الانتخابية على خبراء الدعاية والعلاقات العامة من جهة وعلى الانتشار الواسع لوسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة في تغطية الحملات الانتخابية بوصفها ظاهرة حديثة من جهة ثانية ، إذ أصبح بإمكان المرشحين الوصول إلى ملايين الناخبين في وقت واحد أو أوقات متقاربة كما جاء تطور خدمات تحديد حاجيات الجمهور ليسمح للمرشحين بإطلاق دعايات انتخابية تتلاءم وحاجيات فئة معينة من الجمهور .

وجاءت الدراسة لإبراز التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية العراقية وما رافقها من حملة انتخابية شهدها العراق في ٧ آذار ٢٠١٠ والتي تعد أكبر حدث سياسي عرفتهُ الساحة السياسية العراقية ، إذ كثفت التغطية الإخبارية محلياً وعربياً ودولياً للانتخابات العراقية فحاول الباحث تسليط الضوء على التغطية الإخبارية لتلك الانتخابات من خلال جريدة الزمان (طبعة بغداد) ، نظراً لطبيعة العلاقات المتفاعلة بين الصحافة ورجال السياسة التي تؤدي دوراً مهماً في عملية التأثير في الرأي العام .

وقسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث افرد المبحث الأول للإطار المنهجي للدراسة وتناول المبحث الثاني تغطية جريدة الزمان لحملة الانتخابات البرلمانية العراقية للمدة من ٧ شباط ولغاية ٧ آذار ٢٠١٠ ،تضمن هذا المبحث نبذه تاريخية عن جريدة الزمان ومن ثم مفهوم الحملة الانتخابية وخصائصها وأساليبها ووسائلها كما تناول التقارير الإخبارية في تغطية جريدة الزمان ،فيما خصص المبحث الثالث لتحليل مضمون التقارير الإخبارية للانتخابات البرلمانية العراقية في جريدة الزمان للمدة من ٧ شباط ولغاية ٧ آذار ٢٠١٠ ، وتضمن خطوات التحليل ومن ثم تفسير نتائج ذلك التحليل . واستخرج الباحث عن طريق التحليل والدراسة أهم النتائج التي توصل إليها وحدد بعدها عدد من التوصيات التي من شانها الارتقاء بمستوى وسائل الإعلام في تغطية الحملات الانتخابية ،فضلا عن الهوامش والمصادر.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

❖ مشكلة الدراسة :

تعد مشكلة البحث أو الدراسة الركيزة الأساسية التي تبنى على أساسها هيكلية البحث ومراحل الإنجاز في كل متطلباته . وتتجسد مشكلة البحث أو الدراسة عندما يدرك الباحث إثناء تجاربه أو ملاحظاته أو أطلاعاته أن شيئاً معيناً ليس صحيحاً ويحتاج إلى المزيد من الإيضاح والتفسير والتحليل[١] .

ويعد تحديد المشكلة هو الأساس الذي تستند إليه الخطوات العلمية الأخرى التي تتطلبها مهمة إنجاز البحث العلمي بصورته النهائية وبما أن مشكلة البحث أو الدراسة تعني الإجابة عن سؤال أو فرضية[٢] . فإن مشكلة هذه الدراسة تتحدد في الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١- ما حدود التغطية الإخبارية في جريدة الزمان الخاصة بالحملة الدعائية للانتخابات البرلمانية العراقية .

٢- كيف تعاملت الجريدة مع تلك الحملة الانتخابية في الوقت الذي لا تشير قوانين الانتخابات في أغلب الدول المنتقلة حديثاً إلى النظام الديمقراطي إلى معايير وشروط واضحة لدور الإعلام في تغطية الحملات الانتخابية .

❖ أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الموضوع من عدة اعتبارات أهمها الكشف عن الدور المرسوم للصحافة العراقية في تغطية الحملة الانتخابية فضلاً عن الدراسة تناولت موضوع جديد وحديث على الصحافة العراقية لذا يعد الموضوع تجربة فريدة ليس على مستوى العراق إنما على مستوى المنطقة إذ تعد الانتخابات بصفة عامة والتغطية الإخبارية للحملة الانتخابية بصفة خاصة من أبرز وأهم الدلائل على تطور وتقدم المجتمعات كونها أحدى الوسائل التي تتيح للأفراد

اختيار ممثليهم كما تبرز الأهمية في مدى التزام الصحافة الحرة بروح الاستقلالية ، وهو الالتزام الذي يحدد موقفها من الحملة الانتخابية .

❖ أهداف الدراسة :

بما أن البحث العلمي هو نشاط منظم وهادف فلا بد من قيام الباحث بتحديد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال بحثه[٣] . لذا يتحدد هدف الدراسة في الوصول إلى حجم التغطية الإخبارية عبر تحديد اتجاهات التقارير الإخبارية التي نشرتها جريدة الزمان حول الانتخابات البرلمانية العراقية ، فضلاً عن إظهار المعالجة الصحفية لتغطية الحملة الانتخابية في الجريدة المذكورة .

❖ الدراسات السابقة :

١- دراسة د.نبيل جاسم محمد : والتي تناولت تغطية الصحف العراقية للحملة الانتخابية أثناء الانتخابات التشريعية ٢٠١٠ وهي دراسة منشورة في مجلة الباحث الإعلامي التي تصدر عن كلية الإعلام جامعة بغداد وحاول الباحث معرفة التغطية الإخبارية لجريدتي (الصباح والمشرق) للوقوف على حجم تلك التغطية واستخدم المنهج الوصفي لتحقيق أهداف البحث وتوصل إلى أن وسائل الإعلام العراقية لا سيما الممولة من قبل الدولة ما زالت رهينة السيطرة الحكومية حتى في تغطيتها للأحداث .

٢- دراسة د. أحمد عبد المجيد و د. فوزي هادي الهنداوي : التي تناولت القيم الإعلامية في تغطية انتخابات ٢٠١٠ ، وفق المعايير المهنية لجريدة الزمان وهي دراسة غير منشورة مقدمة إلى المؤتمر العلمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، إذ حددت الدراسة مجموعة من المعايير المهنية التي أتبعتها جريدة الزمان في تغطيتها للانتخابات البرلمانية العراقية .
٣- دراسة د. رافد حداد : والتي تناولت الحملات الإعلامية في العراق ١٩٩٠-١٩٩٣ وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الإعلام وأستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن بغية تحقيق أهداف البحث . وتوصل فيها إلا أن الحملات الإعلامية في العراق مرتبطة بتوجهات مركزية ذات صلة بأهداف السياسة العراقية وتوجهاتها .

٤- دراسة زكريا بن الصغير : الحملات الانتخابية الرئاسية في الصحافة الجزائرية وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام . وتناول الباحث تحليل المضمون في صحيفة الخبر الجزائرية بغية إظهار المعالجة الصحفية للحملة الانتخابية في الجزائر .

٥- دراسة علي مهيوب البريهي : وتناولت الحملات الإعلامية في الصحافة اليمنية وهي دراسة تحليلية للحملات الصحفية والتغطية الإخبارية للانتخابات النيابية اليمنية ١٩٩٧ وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام .

❖ حدود الدراسة ومجالاتها :

أختار الباحث جريدة الزمان وكان الاختيار وفق اعتبارات عدة، أهمها الاستقلالية التي تتمتع بها الجريدة ، فضلاً عن المستويات العالية التي تتمتع بها من حيث الدقة والموضوعية والتوازن وتقديم الخدمة الإخبارية لمختلف القراء إضافة إلى كونها الجريدة الأوسع انتشارا وشهرة بين الصحف العراقية باعتبارها الطبعة العراقية الصادرة عن الطبعة الدولية في لندن .

وتم تحديد المجال الزمني للدراسة للمدة من ٧ شباط ٢٠١٠ لغاية ٧ آذار ٢٠١٠ . وهي ضمن المدة التي منحتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمرشحين والأحزاب السياسية للترويج لحملتهم الانتخابية .

❖ عينة الدراسة :

شملت عينة الدراسة (٢٢) عدداً من جريدة الزمان كونها توقفت عن الصدور في ٣ آذار ٢٠١٠ ، فضلاً عن عطلة الجريدة يوم الجمعة . وكان المجموع الكلي للتقارير الإخبارية (٧٢) تقريراً تناولتها الجريدة في صفحاتها من الأولى إلى الثامنة (عدا الصفحة السابعة) ، وبما أن التركيز على عينة من هذه التقارير لا يعطي صورة واضحة عن الاتجاهات، وبغية عدم تجاهل مضامين مهمة فقد اعتمد الباحث على الحصر الشامل لجميع التقارير المنشورة في الجريدة خلال مدة الدراسة .

❖ منهج الدراسة :

يتوقف منهج البحث أو الدراسة على الهدف الذي يسعى إليه الباحث من إجراء بحثه أو دراسته ولما كان الهدف الكشف عن كيفية تعامل الصحافة العراقية وتغطيتها للحملة الانتخابية العراقية ومعرفة حجم وشكل التغطية في جريدة الزمان . لذا اقتضت الضرورة استخدام المنهج الوصفي بغية الحصول على وصف دقيق للتغطية . كما اعتمد الباحث طريقة تحليل المضمون التي يؤكد خبراء الإعلام على تطبيقها في البحوث الإعلامية للوصول إلى أهداف المادة الاتصالية لأن تحليل المضمون يوضح[٤] أهداف القائم بالاتصال ودوافعهُ فضلاً عن معرفة مدى تأثير المحتوى على اتجاهات وسلوكيات المتلقي .

❖ المصطلحات والمفاهيم :

١- التغطية الإخبارية :

وتعني عملية الحصول على أكبر قدر من المعلومات عن حدث معين في ضوء اعتماد الجريدة على مندوبيها ومراسليها بشأن قضية ما تهم أكبر عدد من الناس . كما أن التغطية تعني عملية الحصول على تفاصيل عميقة عن الحدث والإحاطة بأسباب ومكان وقوعه ومن أشترك فيه وكيفية حدوثه ومتى والرجوع إلى المصادر الأصلية للمعلومات ومنها مواقع الحدث والمشاركون فيه وشهود العيان[٥] .

٢- التقرير الإخباري :

هو نوع إخباري مهمتهُ نقل جوهر الحدث بسرعة وديناميكية وبأقصى قدر ممكن من الواقعية . كما أنهُ عرض رسمي للحقائق ووصف كامل للأحداث وما يدور حولها من الشخصيات والمكان والزمان والأسباب التي

أدت إلى الحادثة . والتقرير ليس هدفاً بحد ذاته بل وسيلة الإدارة للمراقبة والتنسيق واتخاذ القرار المناسب . وهو فن يقع بين الخبر الصحفي والتقرير الصحفي[٦] .

٣- الحملة الانتخابية :

لقد جاء في لسان العرب أن الحملة تعني (حملهُ على الأمر ، أي يحملهُ حملاً فأنحمل) و(تحامل عليه ، أي كلفه ما لا يطيق)[٧] .

لذا فلفظة (حملة) مطلقة وكثيراً ما يتردد على الألسنة ويشيع استخدامها مقترناً بأوصاف عديدة منها حملة إعلانية ، حملة إعلامية ، حملة انتخابية ، حملة سياسية ، حملة عسكرية ، حملة صحفية ، حملة دعائية .

وفي ما يخص تعبير الحملة الانتخابية هو ما يهمنا في موضوع الدراسة فأن لفظة حملة انتخابية تكشف عن نشاط اتصالي مخطط ومنظم تمارس لتحقيق أهداف انتخابية يمارسها مرشح ما أو حزب معين باستخدام أحدى وسائل الإعلام .

المبحث الثاني

تغطية جريدة الزمان لحملة الانتخابات البرلمانية العراقية للمدة من ٢٠١٠/٢/٧ لغاية ٢٠١٠/٣/٧ .

أولاً : جريدة الزمان (طبعة بغداد) : نبذة تعريفية

جريدة يومية عراقية دولية مستقلة تصدر عن مؤسسة الزمان للصحافة والنشر والمعلومات أن صاحب الامتياز ورئيس تحريرها سعد البزاز ، صدر العدد الأول من طبعتها الدولية في لندن بتأريخ ١٩٩٧/٤/١٠ ويترأس تحريرها فاتح عبد السلام . أما بالنسبة لطبعة بغداد فكانت من أوائل الجرائد التي صدرت بعد الاحتلال في ٢٠٠٣/٤/٩ حيث صدر عددها الأول في ٢٠٠٣/٤/٢٧ . وتولى رئاسة تحريرها الدكتور أحمد عبد المجيد[٨].

وتطبع الجريدة يومياً (٥٠) ألف نسخة توزع في محافظات العراق بما فيها محافظات كردستان وللجريدة مراسلون

ومكاتب في أغلب المحافظات العراقية كما لها مكاتب ومراسلون في العديد من العواصم العربية والعالمية وأبرز مكاتبها الدولية في (باريس ، برلين ، بروكسل ، روما ، نيويورك ، أنقرة) .

وتصدر ستة أيام في الأسبوع وتحتجب عن الإصدار في يوم الجمعة وتصدر في (٢٠) صفحة مع ملحق عنوان (الزمان الرياضي) يومي بأربع صفحات[٩] . تتميز الجريدة برمز (الصقر) في أعلى يسار الصفحة الأولى وتتوسط رأس الصفحة الأولى لافتة الجريدة وإلى الأسفل من اللافتة باتجاه اليمين تستقر عبارة (عربية دولية يومية مستقلة) . وتتضمن صفحات الجريدة من الأولى إلى الثامنة الأخبار والتقارير الإخبارية ما عدا الصفحة السابعة (قضايا الناس) والتي تهتم بنشر قضايا الناس . أما الصفحات من التاسعة وحتى الثانية عشر مخصصة للملحق الثقافي . فيما تضم الصفحة الثالثة عشر (أغلبية صامتة) أعمال القراء ومشاركاتهم . والصفحة الرابعة عشر (وثائق وكتب) وتحتوي على حلقات من الوثائق التاريخية . بينما الصفحة الخامسة عشر (آراء ومقالات) تستقبل كتابات ومقالات الكتاب الخارجيين . تليها الصفحة السادسة عشر المخصصة للمقابلات والتحقيقات . ومن ثم الصفحة السابعة عشر (مال وأعمال) تضم الموضوعات الاقتصادية وحركة أسواق المال في حين تشمل الصفحة الثامنة عشر (علوم وتكنولوجيا) الموضوعات العلمية الحديثة .والصفحة التاسعة عشرلتحوي الأخبار والمقابلات الفنية وتليها الصفحة العشرون (الأخيرة) وتضم الموضوعات المنوعة عن الفن والاجتماع والطب والفلك . فضلاً عن الأعمدة الصحفية اليومية التي تتناول الشأن العراقي في الميدان كافة .

وتعتمد جريدة الزمان في تصميم صفحاتها على برنامج الناشر الصحفي وقد طوعت تقنيات الحاسوب لأنواع مختلفة من أشكال الحروف . فقد فونت (الأيام) في كتابة العناوين أما حروف المتن فتكتب بفونت (دمشق) .

ويشكل الإعلان مورداً مهماً من موارد الجريدة وغالباً ما يكون مصمماً من قبل الجهة المعلنة . ويتم معالجتها داخل الجريدة ببرنامج (فوتوشوب)[١٠] .

اتبعت الزمان قواعد لإخلاقيات المهنة تميزت بها عن باقي الجرائد العراقية أهمها[١١] :

١- **القاعدة الأولى** : وهي قاعدة النقد الذاتي وتقوم على تحري مصدر الأخبار وطرق التثبت من صدق الخبر وعدم الخداع الصحفي ووقوعه في الخطأ .

٢- **القاعدة الثانية :** تتمثل في الابتعاد عن التشيع والتعصب للآراء والأحكام المرتجلة والالتزام بالموضوعية في عرض الوقائع .

٣- **القاعدة الثالثة :** هي موسوعية المعرفة عند الصحفي ولقد تأسست هذه القاعدة في الزمان على مبدأ أهمية وضرورة الإلمام بقواعد السياسة وذيول الظواهر وخلفيات الاقتصاد والسياسة ، فضلاً عن ضرورة التوسع في فهم مغزى ما جرى وكيفيذ١١ة استثمار الوقت للاستفادة من تكنولوجيا الاتصال لسد الفجوة التي عاناها العاملون في حقل الإعلام .

٤- **القاعدة الرابعة :** وهي قاعدة التشكك في الأخبار التي يلتقطها الصحفيون إذ تم تحديد ثلاثة خصائص للتحقق من صدق المصدر وهي الإحساس بالأمان والطمأنينة للمصدر ومؤهلات المصدر وخبرته وكفاءته .

٥- **القاعدة الخامسة :** هي اعتماد المعرفة العقلية كونها أحدى المصادر الأساسية للمعرفة التي تستوعب جميع الأخبار ولكن لا تأخذ إلا بما يقبله العقل وترفض ما دونه .

٦- **القاعدة السادسة :** وتتمثل بعدم المس بالآخرين أو الإساءة بكرامتهم وسمعتهم في المجتمع .

٧- **القاعدة السابعة :** وهي قاعدة البناء النفسي والأخلاقي للصحفي ، فضلاً عن الأمانة والصدق والعقلانية .

ثانياً : الحملة الانتخابية ..مفهومها ..خصائصها ..أساليبها ووسائلها :

تعد الحملة الانتخابية الفرصة الأخيرة التي تمنح للمرشح ، بغية استخدام التقنيات المتاحة له على سلوك الناخبين ، باستعمال ما يسمى بالدعاية أو الإقناع السياسي ، وهو التعبير المستعمل من طرف العاملين في هذا المجال . ويميز ((روجي مشلي)) بين هذه الأنواع من الدعاية السياسية التي تستخدم في الحملات الانتخابية منها دعاية الاستقطاب ، دعاية الانتشار ، دعاية الاحتجاج ، دعاية الإدماج[١٢] .

إن هذه الأنواع والأساليب توظف جميعها في الحملة ، لذا حاول الباحث عرض بعض تعاريف الحملة الانتخابية ، على أساس أنها الوعاء الذي يستخدم فيه كل هذه الأنواع .

- **تعريف الحملة الانتخابية :**

عرف ((بيلسي)) Paislly الحملة الانتخابية بأنها ((نشاطات مقصودة للتأثير في معتقدات واتجاهات وسلوك الآخرين عن طريق استخدام أساليب استمالة إعلامية تؤثر في الجمهور . وأن مفهوم إعادة التشكيل يعد أهم السمات التي تميزها بوصفها نشاطاً اتصالياً سواء كان ذلك على مستوى البناء الاجتماعي أو على مستوى أنماط الحياة الفردية))[١٣]

ويبدو أن هذا التعريف قد أهمل دور ألقائمه بالعملية الاتصالية ، وكذلك لم يحدد الوسائل التي تقوم على أساسها الحملة الانتخابية ، فيما لم يتطرق إلى المدة الزمنية التي تأخذها الحملة أو مؤسسات أو مجموعات أو أفراد . ويمتد لمدة زمنية محددة ، بهدف تحقيق أهداف معينة ، باستخدام وسائل الاتصال المختلفة وسلسلة من الرسائل

الإعلامية ، أو باعتماد أساليب استمالة مؤثرة بشأن الموضوع المحدد ، يكون معه أو وحده ويستهدف جمهوراً كبيراً نسبياً[١٤] . ويبدو أن هذا التعريف أقرب إلى وصف الحملة الانتخابية لأنه لم يهمل الأركان المختلفة التي تعطي المعنى الحقيقي للحملة .

- **خصائص الحملة الانتخابية :**

هناك جملة خصائص تتميز بها الحملة الانتخابية عن غيرها من الحملات الإعلامية على أساس أنها حملة سياسية ذات مضامين دعائية وأهم هذه الخصائص :

١- أن الحملة ذات أهداف سياسية :

إن الحملة ذات نشاط سياسي ، وبما أن الاتصال السياسي هو ذلك العلم الذي يدرس مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي يزاوله القائمون بالحملة الاتصالية ، بغية تحقيق أهداف سياسية تهم المستوى الذاتي مثل المرشحين والزعماء السياسيين . ينصب جوهر الاتصال السياسي على أحداث التأثير وتغيير الآراء والقناعات لدى الجمهور المتلقي باتجاه محدود وهو ما يراه القائم بالعملية الاتصالية[١٥] .

٢- أن الحملة تستخدم كافة وسائل الاتصال :

إن الإستراتيجية السياسية الواقعية والداعية من أجل حملة انتخابية صحيحة ، لا بد أن تعتمد على وسائل الاتصال الجماهيري والاتصال الشخصي معاً ، فكلاهما يدعم الأخر ويسانده[١٦] .

٣- كثافة التغطية :

هي عبارة عن الجهود المكثفة والمستمرة في عملية الدعاية لمدة زمنية محددة مع أستخدام كافة الأساليب والرسائل للوصول إلى الهدف لذلك يجب إغراق الجمهور بأفكار وآراء المرشح أو الحزب من أجل قطع الطريق أمام الخصوم[١٧] .

٤- أن الحملة ذات إدارة منظمة :

أي حضور التخطيط في العمل الدعائي كي يرسم طريق العمل المؤدي إلى الهدف ، ويلزم التخطيط جمع المعلومات والبيانات لمضمون النشاط الدعائي وإمكانية رسم إستراتيجية دعائية سليمة ، وأن تتعلق هذه البيانات على سبيل المثال بالجمهور وفئات مختلفة وتقسيماته ونوع الأفكار السائدة فيه والمستوى الثقافي والتعليمي والتكوين الاجتماعي والحضاري والسيكولوجي له[١٨] .

٥- أن الحملة ذات مدة زمنية محددة :

وهي التي تبدأ من تاريخ دعوة الناخبين للاقتراع حتى يوم إجراء الانتخابات . وتلك المدة يجب أن تكون كافية لكل من الناخب والمرشح[١٩] .

- **أساليب الحملة الانتخابية :**

إن الأساليب الدعائية هي مجموعة من العناصر القادرة على خلق رد فعل معين مقصود ، لدى المستقبل بحيث تؤدي من خلال التأثير العاطفي ، والمعرفي إلى إقناع الجمهور المستهدف ومن ثمة تحقيق أهداف الدعاية الانتخابية[٢٠] .

١- الأساليب الشرعية :

أ- أسلوب التبسيط : هو لجوء القائم بالعملية الاتصالية في الحملة الانتخابية بتجزئة الأهداف والبرامج إلى نقاط معدودة ومحدودة بوضوح قدر المستطاع على أن يكون في يد القائم بهذه العملية مجموعة من البيانات والشهادات والبرامج والتصريحات يعتمد عليها بشكل كبير في صياغة نص مختصر وواضح[٢١] .

ب- أسلوب التكرار : يعد التكرار من أكثر الأساليب استعمالاً في الدعاية السياسية (لا سيما في الحملات الانتخابية) إذ أن التكرار يدفع الشخص المستهدف أي جمهور الناخبين الذين لم يلفت انتباهم برنامج المرشح خلال التقديم السابق في الحملات الانتخابية إلى إدراكه أي إدراك الحملة الانتخابية[٢٢] .

ج- أسلوب الصورة السياسية والشعارات : تعد الصورة في إطار الحملة الانتخابية أحد الأشكال التعبيرية الممتازة من ضمن العديد من الأساليب السياسية وهي تفرض نفسها بفعالية في التظاهرات السياسية لذا يجب على القائم بالاتصال أن يراعي ضرورة القائم بتقنيات الصورة السياسية بوصفها منتوجاً قائماً بذاته وذلك بفعل السيطرة والتحكم بالسوق الانتخابية[٢٣] .

د- أسلوب المناظرات الانتخابية :هو أسلوب من أساليب الدعاية الانتخابية المستجدة وهي عبارة عن مبارزة كلامية انتخابية علنية بين المتنافسين يديرها أفراد أو هيئات محايدة أو الحكم فيها هيئة الناخبين[٢٤] .

٢- الأساليب غير الشرعية :

أ- أسلوب شراء الأحداث : وهو أسلوب لا أخلاقي في الحملة الانتخابية يقدم المرشح من خلاله قيمة مادية أو معنوية للناخب مقابل صوته[٢٥] .

ب- أسلوب القسم وأخذ العهد : أي قيام المرشح بأخذ عهد بالقسم من قادة الرأي على الإدلاء بأصواتهم لصالحه[٢٦] .

ج- أسلوب التزوير : أي التلاعب بفرز الأصوات أو التلاعب بمحاضر الانتخابات كما أنه من جهة ثانية تجامل مرشح على مرشح ثان باستعمال الحقائق المزيفة من أجل إسقاط خصمه[٢٧] .

د- أسلوب العنف : وهو عملية الاعتداء جسدياً أو كلامياً بأسلوب جارح على مرشح ما أو على من يمثله في أثناء الحملة الانتخابية[٢٨] .

- **وسائل الاتصال المستخدمة في الحملة الانتخابية :**

١- وسائل الاتصال الجماهيري

أ- التلفزيون :

أن استخدام التلفزيون في الحملة الانتخابية يمثل خطوة كبيرة على مستوى نشر الخطاب السياسي ، وتقريب المرشح من هيئة الناخبين لهذا أثبت التلفزيون أهم قناة من قنوات الدعاية السياسية على الرغم من كونها قناة باردة على حد تعبير ((ماكلوهات)) إلا أنه يعد أهم الوسائل تأثيراً في الجمهور[٢٩] .

ب- الإذاعة :

أن الحيز الذي تغطيه أمواج الأثير الإذاعية يجعلها قادرة على توصيل الرسالة الإعلامية إلى قواعد جماهيرية ضخمة بغض النظر عن موقعها ولعل هذا السبب أكثر خطورة في إحتكار الحكومات لدور الإذاعة في القيام بوظيفتها السياسية[٣٠] .

ج- الصحافة :
تبقى الصحافة المطبوعة مهمة جداً في هذا المضمار على الرغم من تطور التلفزيون والإذاعة ، لذلك نجد رجل الدعاية العامل في إطار الحملة الانتخابية يعتمد على توظيف الصحافة المطبوعة بوصفها وسيلة ضاغطة وفاعلة في صناعة الرأي العام[٣١] .

د- شبكة الانترنت :
أضحت من أهم وسائل الاتصال والاختراق ألمعلوماتي في العصر الحديث ، ومن خلالها يتاح لأجهزة الكومبيوتر في أنحاء العالم الاتصال ببعضها من أجل تبادل المعلومات والمشاركة في صنعها وبهذا أصبحت شبكة الانترنت نافذة عريضة مفتوحة على العالم عبر شاشة كومبيوتر لا تتوقف عن العمل[٣٢] . وكرست التطورات التقنية لهذه الشبكة وأسهمت في انطلاقاتها الكبرى ورسم توجهاتها وتمتاز بقدرتها العالية على التأثير والتغيير كونها تخاطب الأفراد في محيط خال من الحدود والحواجز[٣٣] .

و- الهاتف النقال (الموبايل) :
يعد الهاتف من أقدم وسائل الاتصال الصوتي وتقدمت هذه الخدمة بعد اكتشاف الموجات الكهرومغناطيسية ، إذ صدرت أول رسالة باللاسلكي باستخدام تقنية تلك الموجات في سنة ١٨٩٥ . تعددت بعدها استخدامات الهاتف وزادت فوائده بفعل الاكتشافات والتطورات في عمل الاتصالات الهاتفية . فظهرت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي أجهزة الهاتف النقالة (الخلوي) التي تستخدم توليفة من سبل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتحقق لحاملها حرية الحركة مع القدرة على الاتصال[٣٤] .
وفي التسعينات ظهر الهاتف النقال وهو النظام الشامل للهاتف (GMC) الذي يحقق اتصالاً رقمياً من خلال أجهزة صغيرة الحجم[٣٥] .
وتم أستخدامت الهواتف النقالة في الترويج لحملة الانتخابات البرلمانية العراقية في ٢٠١٠/٣/٧ .

٢- وسائل الاتصال الشخصي

أ- الاتصال عن طريق المنظمات :
- المنظمات السياسية (الأحزاب) : تعد الأحزاب السياسية من مقومات الديمقراطية الغربية فهي تمثل مؤسسات سياسية منظمة تجمع المصالح لجماعات وفئات معينة ، وتقدم للناخبين خياراً محدداً تجاه القضايا الداخلية والخارجية ، كما أنها توفر القيادات والملاكات السياسية وتهيئ الحكومات لتسلم السلطة[٣٦] .

- المنظمات غير السياسية (المنظمات الجماهيرية) :
إن الجمعيات أو المنظمات غير السياسية تضمن العلاقة بين الجمهور والمرشحين وهكذا ومن منظور اتصالي . لن تكون الجماعات الضاغطة محل أستنكار الجمهور وأن هذه المنظمات تؤدي دور الوسيط بين الجمهور والمرشحين الذين يعملون على تحقيق رغبات الناخبين وتطلعاتهم[٣٧] .

❖ مصادر تمويل الحملات الانتخابية

أن كل مرشح أو كتلة أو حزب يخوض الانتخابات بحاجة إلى المال لإدارة شؤونه وشؤون الحملة الانتخابية التي تتطلب ميزانية كبيرة لسد نفقاتها . ويمكن للمرشحين جمع أموال حملاتهم الانتخابية من عدة مصادر حسب انتماءات المرشح . إذ يمكن الحصول على الأموال من المناصرين لهم من أصحاب رؤوس الأموال أو الاتحادات أو النقابات أو ربما الدولة نفسها .

وبناءاً على ما تقدم يمكن تحديد مصادر الحملات الانتخابية بالآتي[٣٨] :
١- تمويل عمومي من قبل الدولة .

٢- تمويل خاص من مؤسسات خاصة أو أشخاص ميسورين أو شركات أو اشتراكات الأعضاء أو هيئات من بعض المواطنين .
٣- تمويل أخر من الدول والمؤسسات الأجنبية ، أو تجار المخدرات أو عصابات المافيا أو عصابات الإرهاب والجريمة المنظمة .

ثالثاً : التقارير الإخبارية في تغطية الزمان لحملة الانتخابات البرلمانية العراقية

وقبل الخوض في تغطية جريدة الزمان لتلك الانتخابات نعرج قليلاً على انتخابات مجلس النواب العراقي في هذه السطور . تعد انتخابات (البرلمان)[*] مجلس النواب العراقي أول انتخابات من نوعها في العراق خاصاً وفي المنطقة العربية على وجه العموم ويتم إثناءها انتخاب مجلس ولايته أربع سنوات ، وكل (١٠٠) مائة ألف نسمة يمثلهم نائب واحد . وبدأت أول تجربة لتلك الانتخابات في ٢٠٠٥/١٢/١٥ وهي التي نص عليها قانون الدولة الانتقالي أبان الحاكم المدني لسلطة الاحتلال في العراق (بول بريمر) الذي شكل مجلس حكم مؤقت مكون من (٢٥) عضواً. ومن ثم تشكيل حكومة انتقالية بعد اختيار أعضاء الجمعية الوطنية في ٢٠٠٤/١٢/٣٠ . وقد كلفت الحكومة الانتقالية بتشكيل لجنة لصياغة الدستور الذي أستفتي عليه الشعب .

ونص هذا الدستور على قانون الانتخابات وتشكيل حكومة تلك الانتخابات التي أجريت في ٢٠٠٥/١٢/١٥ وتم انتخاب (٢٧٥) نائباً برلمانياً يمثلون الشعب العراقي .[٣٩]
أما الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٠١٠/٣/٧ (موضوع الدراسة) فقد تألف من (٣٢٥) مقعدا منها (٣٠٩) مقعدا للقوائم الفائزة في الانتخابات و(١٦) مقعد تعويضية ، ثمان منها للقوائم الأربع الأولى الفائزة ، والثمان المتبقية (كوته) الأقليات ، ويمكن لأي مواطن عراقي من أبوين عراقيين وتجاوز عمرهُ (٢٥) عاماً أن يخوض تلك الانتخابات شريطاً أن يكون حاصلاً على شهادة البكالوريوس على أقل تقدير[٤٠] .

بدأت الحملة الدعائية لتلك الانتخابات قبل شهر من بدئها وتحديداً في ٢٠١٠/٢/١٢ بعد أن أوعزت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للكتل والأحزاب والأشخاص بإمكانية البدء بالحملة الانتخابية[٤١] .

ويبلغ عدد المصوتين (الناخبين) الذين يحق لهم التصويت في هذه الانتخابات ١٩,٨٠٠ مليون وثمانمائة ألف ناخب . كما تبلغ عدد المراكز الرئيسية للاقتراع ١٠٠٠٠ عشرة الآلاف مركز تضم ٥٢,٠٠٠ ألف محطة اقتراع[٤٢] .

وصل عدد الكيانات والائتلافات المسجلة رسمياً والتي ستخوض الانتخابات البرلمانية (٣٠٦) كيان وائتلاف[٤٣].
يبدأ بالاقتراع الخاص الذي سينطلق قبل ثلاث أيام من موعد الاقتراع الرسمي . إذ سيبدأ في ٢٠١٠/٣/٤ . وسيمثل الاقتراع الخاص العسكريين والسجناء وناخبي الخارج[٤٤] .
فيما وصل عدد الائتلافات الرئيسية أثنى عشر ائتلافاً تضم (١٥٩) كياناً سياسياً ، كما هو مبين في الجدول الآتي[٤٥] :

جدول رقم (١)

ت	الائتلاف	عدد الكيانات	منطقة التمركز والمنافسة
١	تحالف وحدة العراق	٣٨	الجنوب + الوسط
٢	ائتلاف دولة القانون	٣٦	الجنوب + الوسط
٣	الائتلاف الوطني الموحد	٣٢	الجنوب + الوسط
٤	القائمة العراقية	٢٠	الغربية + بغداد
٥	التحالف الكردستاني	١٣	المنطقة الشمالية
٦	تحالف الوحدة الوطنية	٨	الغربية + بغداد
٧	التوافق العراقي	٤	الغربية + بغداد
٨	تحالف القوى الوطنية	٤	الغربية + بغداد

أما فيما يخص تغطية جريدة الزمان الإخبارية لانتخابات مجلس النواب العراقي عن طريق التقارير الإخبارية فقد شكلت أهمية كبيرة لاطلاع القراء على أهمية الانتخابات وبرامج المرشحين وكتلهم السياسية ، إذ تمكنت الزمان من نقل التقارير الإخبارية وفق آراء المتخصصين والدارسين في هذا المجال، بغية تمكين الجمهور من التعرف على برامج المرشحين وأجنداتهم السياسية وجميع القضايا المتعلقة بذلك ومن ثم تكوين آراء ومواقف إزاءها . ومارست جريدة الزمان التغطية الصحفية بأنواعها التي تعنى بالحصول على التفاصيل والمعلومات الخاصة بالانتخابات . فضلاً عن التغطية التفسيرية المدعمة بخلفية من المعلومات والبيانات التي تشرح الحدث بكل أبعاده ودلالاته . وبخصوص موضوع بحثنا فإن مادة التحليل هي التقارير الإخبارية التي اعتمدتها جريدة الزمان في صفحتها الأولى ، فضلاً عن التقارير الأخرى في صفحاتها المختلفة التي اعتمدتها الزمان في تغطيتها الإخبارية التفسيرية الموضحة لكل ما يتعلق بالحدث الذي تمثل بانتخابات مجلس النواب العراقي في ٢٠١٠/٣/٧ .

إذ تمكنت جريدة الزمان من تقديم مجموعة من المعلومات عبر التقارير الإخبارية حول الوقائع بوصف منطقي وموضوعي للحدث . فتمكنت الزمان من إحاطة القراء علما بالأصول والمواقف المهمة الخاصة بالمرشحين والبرامج الانتخابية التي من شأنها التأثير في حياتهم ومستقبلهم أجلاً أم عاجلاً . واستخدمت جريدة الزمان عدة أنواع من التقارير في هذه التغطية منها : التقرير التحليلي والتفسيري التي ركزت على التصوير المباشر للوقائع والأحداث التي تهتم برسم صورة الواقع والأحداث . فضلاً عن تقرير عرض الشخصية الذي يهتم بعرض الشخصيات المرشحة للانتخابات والمرتبطة بهذا الحدث والتي تؤدي دوراً بارزاً في المجتمع العراقي وإصدار الجريدة اليومي جعلها أكثر اهتماماً بتلك الأنواع من التقارير التي تهتم بالأحداث الجارية وترسم صورة واقعية لها . كما استخدمت التقارير المدعومة بالمادة التاريخية من خلال إيراد الفقرات الوثائقية التي تعزز الحدث أو متصلة به أو التي تكون توضيحية للحدث ، كما تميزت التقارير الإخبارية في جريدة الزمان الخاصة بالانتخابات البرلمانية العراقية كونها معززة بالصور الملونة الحديثة المعبرة عن الحدث ومضمونه . فضلاً عن الشواهد الدائمة للحدث .

واستخدمت جريدة الزمان أساليب متعددة في تغطيتها الإخبارية لتلك الانتخابات أبرزها :

١- **التغطية الإخبارية البسيطة**[٤٦] : وهي التي تقوم بوصف واقعة أو حادثة واحدة ، بغية الإحاطة بجميع جوانب وظروف حدوثها والاستشهاد بشهود العيان والمسؤولين .

٢- **التغطية الإخبارية المركبة**[٤٧] : وهي التي تقوم بوصف أكثر من واقعة والربط بينها وصولاً إلى تغطية إخبارية ذات إطار واحد يضم أكثر من واقعة تؤدي إلى نفس الرصد وتدل على حدث واحد ، بحيث تكون غالباً موسعة .

٣- **التغطية الإخبارية القائمة على سرد الأحداث**[٤٨] : وهي التي تقوم بسرد وقائع الحدث وتتبع تفاصيله بحيث يقدم صورة متكاملة للحدث كما وقع فعلاً .

٤- **التغطية الإخبارية القائمة على سرد التصريحات**[٤٩] : وهي التغطية التي تقوم بسرد التصريحات من مصدر مسؤول أو من الشخصية التي تدور حولها التغطية الإخبارية ، بحيث تشكل أقوال هذا المصدر مادة التغطية ومصدر أهميتها ، وهو ما يحدث في المؤتمرات الصحفية أو الخطب السياسية .... الخ .

٥- **التغطية الإخبارية القائمة على سرد المعلومات**[٥٠] : وهي التي تقوم بتثبيت البيانات والمعلومات والحقائق التي تدور حول موضوع معين ، مثال على ذلك تغطية خبرية تسرد البيانات الخاصة بتقرير أعدته أحدى الجهات عن نشاطاتها .

أما القيم الإعلامية والمعايير المهنية التي تعاطت معها جريدة الزمان إثناء تغطيتها للحملة الانتخابية البرلمانية لعام ٢٠١٠ فهي كثيرة جداً ، وكان تعاطيها بصورة إيجابية خاصة مع مراعاة الدقة و الموضوعية . إذ تم التحقق من قيمة الدقة عبر معيار المقارنة بين الأخبار والتقارير المنشورة فعلاً ، والبرامج والبيانات الأصلية للكيانات السياسية . فيما تم التحقق من قيمة الموضوعية عن طريق تحليل مضمون مواد العينة[٥١] .

ولاحظ الباحث تركز التقارير الإخبارية (عينة الدراسة) من الصفحة الأولى إلى الصفحة الثامنة (عدا الصفحة السابعة) من خلال باب أخبار وتقارير .

توقفت جريدة الزمان عن الإصدار مع انتهاء مهلة الحملة الانتخابية التي حددتها مفوضية الانتخابات في ٢٠١٠/٣/٣ . وعاودت الإصدار بعد يومين من يوم الاقتراع أي في ٢٠١٠/٣/٩ .

المبحث الثالث

تحليل مضمون التقارير الإخبارية للانتخابات البرلمانية العراقية في جريدة الزمان (طبعة بغداد) للمدة من ٢٠١٠/٢/٧ ولغاية ٢٠١٠/٣/٧

أولاً : خطوات التحليل :

١- تحديد وحدة التحليل : لقد أختار الباحث وحدة الموضوع كوحدة للتحليل كونها وحدة طبيعية كاملة في مادة الاتصال وهي التي تحدد معنى الفئة التي ربما تكون جملة أو عبارة أو تتضمن الفكرة التي يدور حولها الموضوع[٥٢] .

٢- تحديد فئات التحليل : وهي أساس وجوهر المادة التي يراد الوقوف عليها في تحليل المحتوى[٥٣] ، وكانت فئة الاتجاه هي الفئة الأكثر ملائمة لتحقيق هدف الدراسة وهي قراءة التقارير الإخبارية وتحديد نوع الاتجاهات التي تستنتج منها أو ينتج عنها محتوى هذه التقارير .

٣- جدولة الفئات (الاتجاهات)[**] : بعد إجراء التحليل أظهرت النتائج أن هناك أثنا عشر فئة مثلت اتجاهات التقارير الإخبارية إزاء تغطية الزمان الإخبارية لانتخابات مجلس النواب العراقي ، والفئات التي ظهرت أثناء عملية التحليل وفق ما ورد في التقارير الإخبارية وهي كالآتي :

١- أستخدام المرشحين أساليب غير مشروعة في الانتخابات .
٢- تزايد الصراعات بين الكتل السياسية المشاركة في الانتخابات .
٣- التأكيد على وجود تدخل دولي سلبي في تلك الانتخابات .
٤- التشكيك بالمشاركة الفاعلة للناخبين في تلك الانتخابات .
٥- التأكيد على عدم التزام أغلب المرشحين بضوابط الحملة الانتخابية .
٦- التشكيك بنزاهة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .
٧- التأكيد بأن قرارات المساءلة والعدالة لعبت دورا سلبيا في إبعاد المرشحين لصالح مرشحين منافسين .
٨- التشكيك بمصداقية ووعود المرشحين في تلك الانتخابات .
٩- بروز عامل التخندق الطائفي والقومي والعشائري في تلك الانتخابات .
١٠- التشكيك بنزاهة الانتخابات البرلمانية المقبلة .
١١- العمل على زج المرجعيات الدينية في ساحة الانتخابات البرلمانية .
١٢- الدعوة إلى قيام الأمم المتحدة بمراقبة وحماية تلك الانتخابات .

٤- حساب تكرار الفئات (الاتجاهات) : وذلك بغية تحويل تلك الفئات إلى رموز كمية ثم حساب تكراراتها وفق الآتي[٥٤] :

أ- قراءة كل تقرير بشكل متأني ثم تحديد الاتجاهات التي وردت حول تغطية انتخابات مجلس النواب .
ب- جمع الاتجاهات المستخرجة في مضامين التقارير واستخراج نسبها المئوية قياساً بمجمل تكرار الاتجاهات وترتيبها وفق التدرج الهرمي الذي يبين سلم اتجاهات التقارير الإخبارية .

٥- صدق التحليل : وهو ملائمة طريقة البحث أو أسلوب القياس باستخلاص النتائج المطلوبة بغية تحقيق الموضوعية في تحليل المحتوى و ينبغي أن يكون معولاً على نتائجه ، أي أن تكون نتائجه صادقة[٥٥] .

ولتحقيق الصدق في عملية التحليل،وجرى عرض ما استخرج من الفئات الرئيسية وتم صياغتها بشكل مختصر وواضح قبل البدء بعملية التحليل والتفسير اللاحقة . وقد عرضت استمارة الفئات على مجموعة من الأساتذة الخبراء(***) لتقويمها وتصويبها و الموافقة عليها واعتمادها بعد الأخذ بما وضع من ملاحظات عليها .

٦- ثبات التحليل : تهدف عملية الثبات إلى التأكد من وجود درجة عالية من الاتساق بالنسبة للبعدين التاليين[٥٦] :

أ- الاتساق عبر الباحثين : إذ تمت عملية ثبات التحليل وفق طريقة الاتساق بين محللين مختلفين ، أي القيام بتحليل العينة كلاً على حدة بغية التوصل إلى النتائج نفسها بتطبيق الفئات ذاتها .

ب- الاتساق عبر الزمان : بمعنى أن يحصل الباحثون المحللون على النتائج نفسها إذا طبقوا الفئات ذاتها على المضمون نفسه لفترات متباعدة أو مختلفة .

لذلك استخدم الباحث هذه الطريقة أيضاً . إذ قام بإعادة التحليل بعد مضي شهرين على عملية التحليل الأولى . وقد خرج الباحث بالنتائج نفسها باستثناء اختلافات طفيفة . وبعد مقارنة نتائج تحليل الباحث والخبراء المحللين تم التوصل إلى النتائج ذاتها باستثناء اختلافات بسيطة . إذ كان مجموع الاتجاهات التي استخرجت دون أي أختلاف (١١) اتجاهاً من مجموع (١٢) اتجاهاً .

وعند تطبيق معادلة (هولستي) لقياس الثبات حصل الباحث على درجة ثبات عالية هي (٠,٩١٪) وهي درجة مقبولة لقياس الثبات . وفي أدناه نص المعادلة :

$$R = \frac{2(C1,C2)}{C1+C2}$$

إذ أن R يمثل معامل الثبات

C1,C2 تمثل عدد الفئات التي أتفق عليها الباحث نفسه في التحليل الأول والثاني

C1+C2 تمثل مجموع الفئات التي حللت عن الباحث ومجموعة الباحثين الآخرين

$$\text{فيصبح معامل الثبات} = \frac{٢ \times ١١}{١٢ + ١٢} = \frac{٢٢}{٢٤} = ٠,٩١$$

ثانياً : تفسير نتائج التحليل

بعد إجراء عملية التحليل لمضامين التقارير الإخبارية التي نشرتها جريدة الزمان (طبعة العراق) والبالغة (٧٢) تقريراً ، تمكن الباحث من استخراج أثنا عشر فئة رئيسية مثلت اهتمام جريدة الزمان في التركيز على هذه التغطية الإخبارية لانتخابات مجلس النواب العراقي للمدة من ٧ شباط ٢٠١٠ لغاية ٧ آذار ٢٠١٠ .

والجدول رقم (٢) يبين توزيع تلك الفئات معززة بالتكرارات ونسبها المئوية .

جدول رقم (٢) يبين توزيع الفئات والأفكار الرئيسة الناتجة عن التحليل معززة بالتكرارات ونسبها المئوية .

ت	الفئات (الاتجاهات)	التكرارات	النسبة المئوية	المرتبة
١	استخدام المرشحين أساليب غير مشروعة في الانتخابات	٥٤	١٥,٦٩	١
٢	تزايد الصراعات بين الكتل السياسية المشاركة في الانتخابات	٤٦	١٣,٣٧	٢
٣	التأكيد على وجود تدخل خارجي في تلك الانتخابات	٤١	١١,٩١	٣
٤	التشكيك بالمشاركة الفاعلة للناخبين في تلك الانتخابات	٣٥	١٠,١٧	٤
٥	التأكيد على عدم التزام أغلب المرشحين بضوابط الحملة الانتخابية	٣١	٩,٠١	٥
٦	التشكيك بنزاهة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	٢٨	٨,١٣	٦
٧	التأكيد بأن قرارات المساءلة والعدالة لعبت دورا سلبيا في إبعاد المرشحين لصالح مرشحين منافسين	٢٤	٦,٩٧	٧
٨	التشكيك بمصداقية ووعود المرشحين في تلك الانتخابات	٢١	٦,١٠	٨
٩	بروز عامل التخندق الطائفي والقومي والعشائري في تلك الانتخابات	٢١	٦,١٠	٨
١٠	التشكيك بنزاهة ونتائج الانتخابات البرلمانية	١٧	٥	٩
١١	استغلال ا سم المرجعيات الدينية من قبل بعض القوائم والمرشحين	١٥	٤,٣٦	١٠
١٢	الدعوة إلى قيام الأمم المتحدة بمراقبة وحماية تلك الانتخابات	١١	٣,٩	١١
	المجموع	٣٤٤	١٠٠٪	

١- استخدام المرشحين أساليب غير مشروعة في الانتخابات

جاءت هذه الفئة بالمرتبة الأولى بين الفئات الرئيسية بـ(٥٤) تكراراً ونسبة (١٥,٦٩٪) وتتضمن هذه الفئة العديد من الفئات الفرعية منها التي حذرت من قيام المرشحين بتقديم وثائق وشهادات مزورة إذ ((كشفت لجنة التربية والتعليم البرلمانية عن أثنين من أصحاب الشهادات المزورة))[٥٧] . الأمر الذي دعا المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى حذف أسماء (١٠٣) من المرشحين لاستمرارهم في الخدمة في وزارة أمنية ولتقديم وثائق دراسية مزورة[٥٨] . ومن جهته أعلن مدير إعلام المفوضية في بابل (أمير حسين) ((باستبعاد ٢٣ من المرشحين لتزويرهم شهادات دراسية))[٥٩] .

كما برزت فئة فرعية أخرى بظاهرة شراء أصوات الناخبين ، إذ تزايدت المخاوف من شراء الأصوات في تلك الانتخابات ، وحذر أحد المراجع الدينية من ((قيام المرشحين أو كتلهم بشراء أصوات الناخبين أو استغلال ظروفهم المعيشية مقابل أموال أو تقديم مساعدات))[٦٠] .

و لتزداد بعدها الاتهامات حول المرشحين من مختلف مدن العراق بقيامهم بتقديم الرشوة لشراء أصوات الناخبين واستخدام أساليب غير مشروعة لتحقيق ذلك ، إذ أتهم أحد الناخبين في الناصرية كتل سياسية ((باستخدام أساليب

دعائية لشراء الأصوات والدعم مقابل تقديم المبالغ المالية والمواد العينية وإقامة الولائم وتوزيع الهواتف المحمولة والكارتات))[٦١] . كما وصف عدد من الناخبين تلك الأساليب التي يمارسها بعض المرشحين بـ(الرخيصة)[٦٢] .

وأوضحت تقارير قيام مرشحون بإطلاق الوعود للناخبين من الفقراء بتوزيع أراضي سكنية في حالة التصويت بصالحهم في الانتخابات النيابية وبينت التقارير بأن بعض المرشحين يأخذ مستمسكات من الناخبين لإيهامهم بتسليم أراضي سكنية بقولهم ((بعضهم صار يأخذ من المواطنين وثائق رسمية واهماً إياهم بأنها المستمسكات المطلوبة لتمليك الأراضي ولإصدار سندات تمليك بأسمائهم))[٦٣] .

وفي تقرير أعدته جريدة الزمان عن يوم الاقتراع أكد ناخبون بأن ((هناك مرشحين وزعوا عليهم (بطانيات) وهدايا للتصويت لهم فضلاً عن توزيع مبالغ مالية))[٦٤] .

كما إن هناك العديد من الأساليب غير المشروعة التي مارسها بعض المرشحين بقصد الحصول على أصواتهم وكسبهم منها استغلال مناصبهم ونفوذهم في الحملة الدعائية بغية الحصول على الأصوات .

فقد رصد تقرير منظمة (تموز) للتنمية الاجتماعية حالات ((الاستغلال المال العام والمناصب والأنشطة الرسمية والإفادة منها من مرشحين للترويج لحملاتهم الدعائية في عدد من المحافظات))[٦٥] .

فتصاعدت موجات الدعاية الانتخابية قبل يوم من الاقتراع بعد توظيف المرشحين وسائل جديدة واستخدام أساليب للترويج وشراء الأصوات باستغلال مناصبهم ..بدءاً من نصب السرادق وتسيير مواكب السيارات العائدة للوزارات والدوائر الحكومية وتوزيع الأموال والهدايا .. وكشف النائب عن حزب الفضيلة (باسم الحسيني) قيام وزير التربية (السابق) خضير الخزاعي بالإعلان عن ((بيع سيارات للمعلمين بالتقسيط المريح واستخدام ذلك كدعاية انتخابية))[٦٦] .

كما برز أسلوب جديد في هذه الانتخابات وهو أسلوب (التسقيط) وهو من الأساليب غير المشروعة والذي يهدف إلى الحط من قيمة المنافس أو تسقيطه سياسياً وشعبياً بعيون ناخبيه وتشويه صورته . إذ أكدت النائبة صفية السهيل ((أننا لن نرى انتخابات مثالية فيما يخص التنافس الانتخابي ، لذا ندعو إلى أن يكون التنافس شريفاً بعيداً عن عمليات التضليل أو استهداف الآخر كما شهدنا في الأيام القليلة الماضية))[٦٧] .

كما أتهم سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي (حميد مجيد موسى) النائب (عزت الشابندر) باستخدام أساليب غير مشروعة للنيل من سمعة الحزب الشيوعي وأعتبر مثل هذا التصرف ((خرقاً لقواعد التنافس الانتخابي وسعي للإساءة لأحد المشاركين فيه))[٦٨] .

ومن جهتها اتهمت القائمة العراقية أعضاء في دولة القانون باستخدام أساليب غير مشروعة لتشويه صورة القائمة وزعيمها وأتهم (جمال البطيخ) القيادي في القائمة جهات ((بقيادة حملات مضادة للقائمة بسبب الحساسية إزاء زعيمها علاوي بقصد تشويه صورتها أمام الناخبين))[٦٩] .

كما يمارس بعض المرشحين أساليب تضليلية للناخب منها إيهامه بخطورة مرشحين منافسين وتخويفهم من شخصيات بعينها ، واتهم القيادي في القائمة العراقية (جمال البطيخ) دولة القانون ((باستخدام أساليب غير مشروعة لتشويه صورة أياد علاوي بلصق صورة البعث فيه))[٧٠] .

وعدت المفوضية العليا ممارسات بعض المرشحين بالتضليلية وقامت ((بتهديد الكيانات والمرشحين المستبعدين باتخاذ إجراءات قانونية صارمة في حال استمرارهم بحملات الدعاية التي تشوش وتضلل الناخب))[٧١] .

وحذرت مجدداً الكتلة العراقية من تسجيلات وأشرطة مفبركة تستهدف صنع قطيعة بينها وبين ناخبيها من السنة يقف وراءها ما أسمته بمرشح كبير من إحدى الكتل ، وعدت العراقية هذه الأساليب بأنها محاولة لتشويه صورة القائمة أمام ناخبيها ، إذ أكدت الناطقة باسم القائمة (ميسون الدملوجي) ((إن التسقيط الأصلي لم يأت بعد ولدينا تسريبات من أن مؤامرات ستظهر في الأيام المقبلة معززة بأشرطة فيديو وتسجيلات مفبركة تهدف إلى زرع القطيعة بين العراقية وناخبيها السنة))[٧٢] .

كما مارست أحزاب السلطة ضغوطاً على المرشحين المنافسين وهو يعد من الأساليب غير المشروعة . إذ أكد (طارق الهاشمي) نائب رئيس الجمهورية بأن الأحزاب المشاركة في السلطة تمارس ضغوطاً على المرشحين المنافسين من خلال قرارات المحكمة التميزية ، خاصة بعد رد طعون مرشحين مشمولين بالاجتثاث[٧٣] .

وحذرت تقارير من استخدام الأحزاب المتنفذة سلطتها ونفوذها للهيمنة على أحداث الناخبين ، فقد أشارت التقارير إلى ((استخدام أصوات الأكراد من أجل انتزاع المقاعد المخصصة لممثلي الأقليات للهيمنة على تلك المناطق وتكريد الأقليات خاصة أبناء القومية الشبكية))[٧٤] .

٢- تزايد الصراعات بين الكتل السياسية المشاركة في الانتخابات

احتلت هذه الفئة المرتبة الثانية بين الفئات الرئيسية بحصولها على (٤٦) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (١٣,٣٧٪) وأكدت على جملة من السجالات والاتهامات المتبادلة بين المرشحين والكتل السياسية والتي أزمت الموقف في كثير من الأحيان وأوقعت القطيعة بين كتل وأخرى بسبب احتدام الصراع المحموم في تلك الحملة الدعائية .

إذ أشار تقرير لوكالة رويتر للإنباء بأن الصراعات السياسية بين الكتل المشاركة في الانتخابات العراقية بلغت ذروتها وربما سينتج عنها فراغاً خطيراً في المشهد بسبب السجالات بين الكتل السياسية والضغوط التي تمارس على كتل أخرى .

وقال المحلل السياسي (رايدر فيسر) من المتوقع ((أن يشهد العراق فراغاً سياسياً كبيراً بسبب الصراعات بين الكتل المشاركة بغية الظفر في المقاعد البرلمانية والتحالفات المستقبلية لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة .

وإن كان الحسم لرئيس الوزراء نوري المالكي أو أي من خصومه[٧٥] فالمرجح فيما يبدو أن تكون هناك شهور من السجال السياسي)) .

وفي دوامة الصراعات السياسية ظهر صراع عرب وتركمان كركوك على الساحة بعد اتهام الأحزاب الكردية تهميشهم بقصد إبعادهم عن المشاركة في الانتخابات .. وقالت إحدى القوى العربية في كركوك بأن ((هناك قوى كردية تزيد حرمانهم من المشاركة مثلما فعلت في انتخابات ٢٠٠٥))[٧٦] .

وأحدثت زيارة زعيم القائمة العراقية أياد علاوي إلى القاهرة والرياض جواً من التوتر والصراع بين الكتل السياسية ، وقد أثارت الزيارة حفيظة الائتلاف الوطني ودولة القانون وزاد من الهوة والفجوة والصراع فيما بينهم[٧٧] .

إذ أبدت دولة القانون انزعاجها ومخاوفها من زيارات قادة القائمة العراقية إلى الدول العربية وقال عضو دولة القانون (خالد ألأسدي) بأن ((تلك الممارسات ستكون سلبية على العراق وستزيد الصراع بين الفرقاء . ودعا المرشحين إلى ممارسة الدعاية الانتخابية من الداخل))[٧٨] .

ومن جملة الأمور التي دخلت ضمن الصراع بين الأحزاب والكتل اتهام مرشحين لكتل متنفذة بممارسة ضغوطا غير مشروعة على المتنافسين . إذ كشف مسؤول في جبهة الحوار الوطني عن ((جهات مختلفة تمارس ضغوطاً غير مشروعة ضد الجبهة))[٧٩] ، وعزا ذلك إلى اشتداد الصراعات مع اقتراب يوم الاقتراع .

كما برز صراع بين الكتل السياسية حول مسألة توزيع المناصب السيادية قبل البدء بالاقتراع . وأكثر وأبرز الصراعات التي ظهرت على السطح حول تولي رئاسة الجمهورية . فالعراقية تطالب بأن يكون الرئيس عربياً في ظل تمسك التحالف الكردستاني بهذا المنصب الذي عدوه استحقاقاً انتخابياً للكرد . فقد أكد النائب عن التحالف الكردستاني (أحمد أنور) بأن ((التحالف لن يتنازل عن منصب رئيس الجمهورية في الحكومة المقبلة))[٨٠] .

وفي الوقت الذي أعرب فيه (طارق الهاشمي) نيته الترشح لهذا المنصب أبدى الطالباني رغبته هو الأخر بالترشح للمنصب لولاية ثانية[٨١] .

وأخذ الصراع بين الكتل حداً كبيراً حتى وصل داخل الكتلة الواحدة بغية الحصول على المناصب السيادية . فالتحالف الكردستاني أشترط في الدخول في ائتلافات مستقبلية أن تتفهم وتعرف الكتلة المقابلة بالحقوق الدستورية القومية للأكراد[٨٢] (حسب قولهم) .

وفي الوقت الذي يتمسك فيه دولة القانون بمرشحها نوري المالكي لولاية ثانية كشف عضو الائتلاف الوطني (باقر الزبيدي) ((عن ترشيحه من المجلس الأعلى الإسلامي لتولي منصب رئيس الوزراء))[٨٣] ، الأمر الذي أحدث صراعاً بين الكتلتين .

وأكدت النائبة عن التحالف الكردستاني (تانيا طلعت) بأن الصراع سيشهد تصاعداً بين الكتل السياسية مع قرب موعد الانتخابات خاصة بعد إثارة الشائعات عن قيام دول عربية برعاية مؤتمرات للبعثيين بقولها ((يثار مثل تلك الشائعات والأكاذيب في هذا الوقت لأن يكون الصراع أقوى بين الكتل السياسية))[٨٤] .

أما قائمة التغيير الكردية فقد اتهمت التحالف الكردستاني بمهاجمة مقرها في أربيل وعدت ذلك جزء من الضغط على القائمة للحياد عن خطها الوطني وعدته أسلوبا غير شرعي يستخدمه التحالف الكردستاني ، وإنه جاء مع احتدام الصراع بين الكتل[٨٥] .

كما برزت في هذه الفئة إحدى الأساليب غير المشروعة التي ظهرت بين تلك الكتل والتي مفادها قيام بعض المرشحين أو الكتل والأحزاب بتمزيق الدعايات الانتخابية لمنافسيهم أو المرشحين الآخرين . إذ أكدت بعض المصادر الرسمية بأن التحقيقات أثبتت تورط مرشحين بتمزيق ملصقات ودعايات مرشحين منافسين لهم . وقال الناطق باسم عمليات بغداد اللواء (قاسم عطا) بأن ((أوامر صدرت بإلقاء القبض على كل من يقوم بتمزيق ملصقات الدعايات الانتخابية . وبالفعل تم إلقاء القبض على عدد من الأشخاص في ضربة إستباقية))[٨٦] .

كما أعلنت قيادة عمليات بغداد عن اتخاذ إجراءات رادعة بحق الذين يمارسون أعمال غير مشروعة بتمزيق الملصقات والدعايات الانتخابية وأشار إلى أن ((بعض بوسترات الدعاية الانتخابية لبعض الشخصيات السياسية قد تعرضت بعد الحملة الانتخابية يوم الجمعة الماضية إلى التمزيق وفي أماكن أخرى إلى الحرق .. وهناك اتهامات لمرشحين وأحزاب بتدبير العمل))[٨٧] .

وأكدت جريدة الزمان عن شهود عيان قيام مجموعة بتمزيق الملصقات التي تحمل صور المالكي[٨٨] .

وقال عضو لجنة الرصد المركزي في المكتب الانتخابي في كربلاء (مزمان الطائي) بأنه تم رصد العديد من عمليات تمزيق ملصقات الدعايات الانتخابية للمرشحين في المحافظة وان التحقيقات أثبتت تورط مرشحين منافسين في ذلك العمل[٨٩] .

٣- التأكيد على وجود تدخل خارجي في تلك الانتخابات

وجاءت هذه الفئة الرئيسية في المرتبة الثالثة بين الفئات الرئيسية بواقع (٤١) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (١١,٣٧٪) من خلال تأكيدها على وجود تدخل دولي في الشأن العراقي خاصة من دول الجوار . فنجد القائمة العراقية دائماً تشير إلى التدخل الإيراني في الشأن الداخلي العراقي خاصة في تدخله في موضوع الانتخابات وغالباً ما يكون الاتهام بأن التدخل سلبي بقصد إبعاد القوى الوطنية عن تلك الانتخابات . إلى درجة دعت القائمة العراقية تعليق حملتها الانتخابية ثلاثة أيام احتجاجاً على التدخل الإيراني بقرارات المساءلة والعدالة بقصد إبعاد مرشحيها وذكر النائب صالح المطلك بأن ((قرار استبعاده هدية للرئيس الإيراني لمناسبة ذكرى الثورة الإيرانية))[٩٠] . وهذا القول يؤشر مدى الدور السلبي الذي تلعبه إيران في العراق إلى الدرجة الذي عد العراق جزء من نظام الثورة الإيرانية .كما أكدت عدد من الأطراف المشاركة في الانتخابات بأن هناك تدخل دولي في الشأن العراقي بصورة أو بأخرى في تلك الانتخابات خاصة من دول الجوار ، فمنهم من يتهم إيران بالتدخل ومنهم من يوجه أصابع الاتهام إلى السعودية أو مصر . أما (حيدر الملا) القيادي في القائمة العراقية فقد أوضح بأن الولايات المتحدة تحاول فرض إرادتها في هذه الانتخابات وقال ((من الصعوبة بعد تصريحات المسؤولين الأمريكيين مؤخراً الاستمرار بالمشاركة))[٩١] ، أي إن التدخل الأمريكي في تلك الانتخابات ربما سيدفع بالقائمة العراقية إلى الانسحاب من تلك الانتخابات .

أما رئيس حزب المؤتمر الوطني العراقي (أحمد الچلبي) فقد أتهم الولايات المتحدة بدعم القائمة العراقية ، بهدف ((تشكيل كتل برلمانية ليبرالية تدعو للبعث وتحضى بدعم واشنطن))[٩٢] .

فيما أكد نواب من دولة القانون والائتلاف الوطني بوجود تدخل سعودي في تلك الانتخابات بقولهم ((إن السعودية تحاول تزويد القائمة العراقية بأموال مشبوهة بقصد تغيير نتائج الانتخابات لصالح الأخيرة))[٩٣] .

الأمر الذي دعا القيادي في القائمة العراقية (جمال البطيخ) إلى اتهام إيران مجدداً في التدخل في تلك الانتخابات وأكد إن أياد علاوي يدرك الدور الذي تلعبه إيران في العراق وهو لا يمانع من زيارة إيران ولكن بعد الانتخابات ، لأنهم يملكون أوراق ضغط على إيران مثلما هي تفعل بقوله ((العراق يمتلك أوراقاً للضغط مثلما تمتلك طهران ذلك))[٩٤] .

وبينت المجموعة الدولية للأزمات مدى التدخل الإقليمي في العراق عن طريق تقريرها الذي أكد بأن ((الأجواء السائدة عشية الانتخابات النيابية في العراق تعكس حجم التنافس الإقليمي الذي سيتأثر به العراق ولا سيما بالنسبة لإيران وعدوتها الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها مصالح كبيرة معلقة على الانتخابات العراقية المقبلة وقالت المجموعة (يبدو إن إيران في وضع يؤهلها لمد نفوذها)))[٩٥] .

واختلفت كتلتا العراقية ودولة القانون بشأن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الانتخابات فحول تقديم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قرار يدعو الإدارة الأمريكية إلى دعم العملية السياسية في العراق والسعي إلى إنجاح الانتخابات المقبلة ((ففي الوقت الذي رحبت فيه دولة القانون بهذا الإجراء ، عدت العراقية هذا الإجراء تدخل في شؤون العراق والانتخابات تحديداً))[٩٦] .

٤- التشكيك بالمشاركة الفاعلة للناخبين في تلك الانتخابات

وحصلت هذه الفئة الرئيسة على (٣٥) تكراراً وبنسبة مئوية تقدر بـ(١٠,١٧٪) وأبرزت تشكيك المراقبين وبعض الأطراف السياسية بمشاركة الناخبين في هذه الانتخابات بشكل كبير ربما ستحصل مقاطعة واسعة لها . وذلك بسبب تردي الوضع الأمني واستمرار سياسة الإقصاء والتهميش بحق بعض المرشحين فضلاً عن الاصطفاف الطائفي للعديد من الكتل المشاركة في الانتخابات . إذ أشارت التقارير التي أصدرتها القوات الأمريكية في العراق إلى ((إن العراق يشهد زيادة أعمال العنف قبيل الانتخابات))[٩٧] . كما إن وزارة الداخلية العراقية كشفت عن تهديدات ستواجه الناخبين عند الإدلاء بأصواتهم في مراكز الاقتراع ، وكشفت عن خطة أمنية لحماية المرشحين[٩٨] .

وأخذت الحكومة العراقية تلمح إلى وجود عمليات عسكرية ستقوم بها جهات مجهولة إثناء عملية الاقتراع . إذ أوضح المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء (قاسم عطا) بأن ((هناك تقارير تفيد بوجود معلومات استخباراتية عن محاولة انقلاب عسكري يخطط له قادة كبار من الجيش والأجهزة الأمنية[٩٩] .

كل تلك التهديدات من شأنها أن تدفع بالناخبين العزوف عن المشاركة في تلك الانتخابات ، خاصة بعد استهداف مراكز الاقتراع قبيل بدء عملية التصويت . ففي مدينة الرمادي استهدفت سيارة مفخخة مركز اقتراع ومرشحاً في ناحية الخالدية[١٠٠] .

ومع اقتراب يوم الاقتراع تزايدت المخاوف من عزوف الناخبين عن المشاركة في هذه الانتخابات بسبب تردي الوضع الأمني وتردي الخدمات .

إذ كشفت (رويتر) في تقدير عدته عن حجم المشاركة في تلك الانتخابات بأن ((الانتخابات ستشهد عزوفاً من قبل الناخب على صناديق الاقتراع بسبب الفساد والعجز السياسي وسوء الخدمات التي أحبطت معنوياتهم))[١٠١].

وأضاف المحلل السياسي (سعد الحديثي) بأن عزوفاً للناخبين ستشهده تلك الانتخابات وإن هذا ((العزوف سيكون بسبب الضغوط السياسية على الناخب))[١٠٢] .

كما إن هناك دعوات كثيرة ومن أطراف متعددة تدعو إلى مقاطعة تلك الانتخابات ، وكشفت قائمة التوافق العراقية عن قيام مجاميع بإلقاء منشورات وأقراص مدمجة في منطقة أبي غريب تدعو الناخبين لمقاطعة الانتخابات ووصفها ((اختيار لأعداء الله وإن الديمقراطية دين كفر وردة))[١٠٣] .

كما هدد ناخبون بمقاطعة تلك الانتخابات في حال السماح للمرشحين الذين يحملون الجنسية المزدوجة بالمشاركة في الانتخابات .[١٠٤] .

وقال أحد المواطنين بأنهم ((سيدعون إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية المقبلة في حال السماح لهؤلاء الترشح إلى البرلمان وأنهم سيعدونها غير مشروعة))[١٠٥] .

أما رئيس تيار الإصلاح الوطني (إبراهيم الجعفري) فقد رفض الترويج لتلك المقاطعة وأستبعد حصولها قائلاً ((مخطئ من يظن أن العراقيين سيقاطعون الانتخابات))[١٠٦] .

٥- التأكيد على عدم التزام أغلب المرشحين بضوابط الحملة الانتخابية

وحصلت هذه الفئة على (٣١) تكراراً بنسبة مئوية (٩,٠١٪) وجاءت بالمرتبة الخامسة والتي ركزت على الخروقات المرتكبة في الحملة الدعائية وعدم التزام أغلب المرشحين بالضوابط والقوانين التي حددتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، إذ أكد رئيس المفوضية (فرج الحيدري) ((عدم التزام أغلب المرشحين بضوابط الانتخابات))[١٠٧] . أما النائب عن التحالف الكردستاني (إسماعيل طيفور) فطالب المفوضية ((بتغريم الكيانات التي بدأت بالدعاية الانتخابية قبل موعدها لأن ذلك تجاوزا وخرقا لضوابط الحملة الانتخابية))[١٠٨] .

وأعلن (أمير حسين) مدير إعلام المفوضية في بابل بأن عدد من المرشحين في المحافظة ارتكب العديد من الخروقات لضوابط الحملة الانتخابية قائلاً : لقد تم ((رصد مخالفات لعدد من الكيانات في المحافظة خلال الزيارة الأربعينية))[١٠٩] . كما يوجد العديد من الضوابط في تلك الحملة التي حددتها المفوضية وتولت تطبيقها بعض الوزارات والدوائر ، إذ أعلنت أمانة بغداد عن تحديد شوارع محددة لوضع إعلانات ودعايات المرشحين والكتل السياسية ولا يجوز مخالفة تلك الضوابط وحذرت المخالفين من فعل ذلك . وبالفعل بادرت أمانة بغداد برفع عدد من بوسترات المرشحين للانتخابات في بعض الشوارع في العاصمة بغداد لمخالفتها شروط الدعاية الانتخابية[١١٠].

كما أمهلت مفوضية الانتخابات عدد من المرشحين (٧٢) ساعة لإزالة الدعايات الانتخابية من المباني الحكومية[١١١] . ومن جهتها أمهلت مديرية كهرباء مدينة الصدر جميع الكتل السياسية[١١٢] والمرشحين يوماً واحداً لرفع الملصقات من على أعمدة الإنارة . وأعلن النائب (حنين قدو) إن الأحزاب الكردية خرقت قواعد وضوابط الدعاية الانتخابية ((بعد قيامها بتوزيع استمارات باللغة الكردية))[١١٣] .

ورصدت المفوضية العليا في ميسان (١٦) مخالفة للضوابط الانتخابية ، وقال (صلاح نعيم) مدير إعلام المفوضية في ميسان ((إن تجاوزات وخر وقات لشروط الدعاية الانتخابية ضبطتها فرق الرصد وقد تم أتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها))[١١٤] ، وقالت النائبة صفية السهيل ((إن المفوضية العليا رصدت تجاوزات على المعايير والشروط التي وضعتها مفوضية الانتخابات بما يخص الحملات الدعائية الانتخابية))[١١٥] .

ومن الجدير بالذكر أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أصدرت تعليمات ضمن شروط وضوابط الحملة الانتخابية منعت المرشحين والكتل السياسية المشاركة في الانتخابات من استغلال الأعمدة الكهربائية واستخدام المباني الحكومية في الحملة الدعائية للانتخابات[١١٦] .

وبين تقرير منظمة (تموز) للتنمية الاجتماعية حدوث العديد من المخالفات لضوابط الحملة الدعائية منذ الأيام الأولى إذ قال التقرير((تم رصد جملة خروقات لكيانات سياسية خلال الأيام الأولى من الحملة))[١١٧] .

٦- التشكيك بنزاهة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

حصلت هذه الفئة على المرتبة السادسة بين الفئات الرئيسة بـ(٢٨) تكراراً وبنسبة (٨,١٣٪) وبرز هذا الاتجاه أو الفئة في ضوء تحذيرات الكتل السياسية والمراقبين من ارتكاب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لعمليات تزوير منظمة أو لخروقات أثناء عملية الاقتراع ، فضلاً عن قيامها بطبع سبعة ملايين ورقة اقتراع إضافية[١١٨] .

حيث أبدى رئيس الحركة الإسلامية التركمانية (مصطفى علي) قلقه من قيام المفوضية العليا للانتخابات بطبع (٧) سبعة ملايين ورقة اقتراع إضافية . متهماً المفوضية بإستغلال أوراق الاقتراع الإضافية لترجيح كفة كتل سياسية معينة بقوله (إمكانية استغلال أوراق الاقتراع الإضافية في التزوير لصالح بعض الكيانات السياسية التي تحاول الإفادة من أية ثغرات)[١١٩] .

ومن جهتها اتهمت قائمة التغيير الكردية مفوضية الانتخابات بعدم النزاهة والانحياز إلى أطراف بعينها ، وقال رئيس القائمة في السليمانية (لطيف مظفى) ((إن قرار المفوضية القاضي بمنع الحملات الانتخابية ليلاً أتخذ بتحريض جهات سياسية ويستهدف الحركة))[١٢٠] .

كما عبرت شبكة (عين العراق) لمراقبة الانتخابات عن قلقها من إمكانية حدوث عمليات تزوير في اقتراع عراقي الخارج منتقدة إجراءات المفوضية بشأن اقتراع العراقيين في الخارج وأوضح رئيس الشبكة (مهند نعيم الكناني) بأن ((المفوضية ترتكب أخطاء ربما تكون مقصودة لتزوير الانتخابات ، إذ أن هناك خمسة مواد للخلل

في تلك الإجراءات ، منها عدم وجود سجل مسبق للناخبين في الخارج يعرف من خلاله الناخبون المؤهلون للاقتراع وترك السجل مفتوحاً ، الأمر الذي يجعل من التصويت المكرر أمراً ممكناً ، فضلاً عن عدم إلزام المفوضية المقترعين بإبراز الوثائق التي تؤكد عراقيتهم))[١٢١] .

وأبدت القائمة العراقية شكوكها بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعد إضافة (٥٢) ألف اسم إلى سجل الناخبين في كركوك . مما دعى المفوضية أن تنفي أن تصل تلك الإجراءات إلى حدود عمليات التزوير[١٢٢] .

٧- التأكيد بأن قرارات المساءلة والعدالة لعبت دورا سلبيا في إبعاد المرشحين لصالح مرشحين منافسين

وجاءت هذه الفئة الرئيسة بالمرتبة السابعة بحصولها على (٢٤) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٦,٩٧٪) من خلال تأكيدها على الدور السلبي الذي مارسته هيئة المساءلة والعدالة بقدراتها المسيسة التي أبعدت العديد من المرشحين عن سياق الانتخابات لصالح مرشحين منافسين وأحزاب متنفذة . وجاء ذلك في تحذير رئيس القائمة العراقية (أياد علاوي) من قرارات هيئة المساءلة والعدالة بقوله ((إن الهدف من الاجتثاث إبعاد الخصوم السياسيين والتغطية على فشل الحكومة والأحزاب المتنفذة))[١٢٣] .

وأكد تجمع عشائري في كربلاء بأن قرارات المساءلة والعدالة هي إقصاء للشخصيات الوطنية وإن ذلك يضر بالعملية السياسية ودعا التجمع إلى ((إلغاء قرارات الإقصاء وإسناد العملية السياسية بهدف التأسيس لعراق ديمقراطي))[١٢٤] .

وحمل رئيس تجمع الهلال (وثاب شاكر) مجلس النواب مسؤولية التجاذبات السياسية الحاصلة بخصوص إجراءات المساءلة والعدالة وقال ((أن مجلس النواب كان قد أخر قانون المساءلة والعدالة منذ أكثر من عام ولكنه بقي عاجزاً عن إقرار اللجنة الخاصة به ، مما جعل عملية الاجتثاث مزاجية))[١٢٥] .

إذ عد قرارات المساءلة والعدالة غير شرعية وقانونية وهي مزاجية تصدر بناءاً على رغبة هذا وذاك .

أما جبهة كركوك العراقية فقد عدت عملية الاجتثاث والاستبعاد التي قامت بها هيئة المساءلة والعدالة حافزاً للمشاركة في الانتخابات على الرغم من عدم مشروعيتها وقالت الجبهة في بيانها أن ((الجبهة قدرت وبعد تدارك الموقف المشاركة بقوة في العملية الانتخابية للتعويض عن الضرر الذي لحق بالقائمة من إجراءات الاستبعاد التي جرت لمصلحة قوائم وقوى معروفة بتبعيتها لكيانات معينة))[١٢٦] .

وفي ضوء إجراءات استبعاد المرشحين بسبب قرارات هيئة المساءلة والعدالة قام مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ذي قار باستبعاد (٢٣) مرشحاً لشمولهم بالاجتثاث[١٢٧] .

أما النائب (أياد السامرائي) فقد شكك بحل الهيئة التميزية التي نظرت في قرارات هيئة المساءلة والعدالة كونها تعمل على إقصاء أطراف بعينها لصالح قوائم منافسة أخرى[١٢٨] .

٨- التشكيك بمصداقية ووعود المرشحين في تلك الانتخابات

احتلت هذه الفئة الرئيسية المرتبة الثامنة بـ(٢١) تكراراً وبنسبة مئوية تقدر بـ(٦,١٠٪) ، وجاءت هذه الفئة نتيجة فقدان الناخب الثقة بالمرشحين والذي عد كل ما يقوم به ويعلن عنه أنه مجرد وعود كاذبة الهدف منها الحصول على الأصوات . إذ أكد أغلب المواطنين أنهم فقدوا الثقة بالبرلمانيين والمرشحين للانتخابات المقبلة بسبب الوعود الكاذبة التي قطعها أعضاء البرلمان السابق ، إذ قالوا ((لا نريد أن يطول بنا الحلم الوردي الذي يعدنا به المرشحون على أمل أن يتحول إلى حقيقة لكي لا تنتزع الأقنعة من وجوه المرشحين ويظهر الوجه الأخر لهم وبعدها لن نحصد منهم لا ناقة ولا جمل))[١٢٩] .

أما في واسط فقد شكك المثقفون والأكاديميون والمواطنون على حد سواء بمصداقية ووعود المرشحين إلى تلك الانتخابات إذ قال الأكاديمي (باقر محمد الزبيدي) أن ((المواطن أصبح أكثر وعياً وإدراكاً من السابق ولا يمكن أن

يخدع مرة أخرى بوعود كتبها المرشحون في البرلمان السابق على القماش والورق والجدران وذهبت مضامينها أدراج الرياح والتي لم يلمس منها الشعب أي شيء على أرض الواقع))[١٣٠] .

أما النائب المستقل (وائل عبد اللطيف) فقد أكد ((أن المرشح يجب أن يكون مهنياً ويقدم الشيء الأفضل للمواطن ، وعلى الناخب أن يحسم ملف البرلمان وأعضائه بالصورة الصحيحة وليس كما حسمته في المرة السابقة لأن الأمور حدثت وفيها الكثير من المغالطات))[١٣١] .

فيما أكد التقرير الذي أعدته جريدة الزمان عن يوم الاقتراع أن الناخبين يدركون بأن المرشحين يطلقون الوعود الكاذبة والتصريحات بقصد كسب أصواتهم لا أكثر ، وأوضح أغلب الناخبين بأن ((هناك مرشحين وزعوا عليهم الأموال والبطانيات بقصد انتخابهم ، إلا أنهم لن يعطوهم أصواتهم لأنهم لا يطلقون إلا الوعود الكاذبة))[١٣٢] .

وقال آخرون ((لن ننتخبهم مهما فعلوا لكن نتمنى أن ينفقوا جميع أموالهم في هذه الحملة الانتخابية لكي يعاقبوا مرتين مرة عندما سيفشلوا في الوصول إلى البرلمان والمرة الأخرى حين ينفقون جميع أموالهم التي سرقوها من قوت يومنا بغير وجه حق))[١٣٣] . أما الكاتب (خالد عزام البدري) فقد قال ((لقد سئمنا الوعود التي تبجح بها أعضاء البرلمان السابق))[١٣٤] .

٩- بروز عامل التخندق الطائفي والقومي والعشائري في تلك الانتخابات

نالت هذه الفئة على (٢١) تكراراً وبنسبة (٦,١٠٪) وبذلك فقد حلت بالمرتبة الثامنة أيضاً ، بين الفئات الرئيسية والتي ركزت على بروز عامل التخندق الطائفي والقومي في تلك الحملة الانتخابية من خلال الأجواء التي خلقها التنافس بين القوى السياسية والدينية والعشائرية والقومية . إذ أكد الباحث الأكاديمي الدكتور (حميد جاعد حسين) في قراءة خاصة بالسياسة الانتخابية بأن ((اصطفاف الائتلافات ما زال يتسم بالطائفية والشوفينية ، ويمكن القول بأن مشاركة بعض الشخصيات الهامشية لا يزكي أي ائتلاف بنيته الطائفية لأن أغلبية الائتلافات أسست على قاعدة مذهبية (طائفية) وقومية (شوفينية) فبرغم الادعاء بالتمسك بالوطنية ورفض الطائفية إلا أنهم في النهاية اصطفوا في ائتلافات تعكس وتمثل الهوية الطائفية[١٣٥] .

وفي هذا المجال حاولت كل الأطراف افتعال الأزمات في المناطق ذات الأغلبية الطائفية أو القومية . بغية كسب ولاءهم وتأيدهم لجهة معينة مقابل جهة أخرى . ومنها أزمة المناطق المتنازع عليها بين الكرد والعرب في كركوك والموصل إذ تبادل الطرفان خاصة قائمة الحدباء وقائمة نينوى المتآخية الاتهامات بالتهديد والتهجير والخطف وكل ذلك كان في إطار الدعاية الانتخابية الهدف منها التخندق القومي والطائفي لتحقيق أهداف انتخابية لذا أشار النائب (أسامة النجيفي) إلى تلك النقطة باتهامه للكرد بممارسة هذا العامل للسيطرة على المناطق في الموصل بقوله ((أن الأحزاب الكردية تهدف إلى إفراغ قضاء تلكيف من السلطة المحلية ومنع أية دعاية انتخابية في هذه المناطق))[١٣٦] .

كما أتهم عدد كبير من المواطنين في جنوب العراق المرشحين وعدد من الكتل السياسية بالطائفية بقولهم ((أن أغلب المرشحين يعول على ولاءات عشائرية وأحزابهم المختلفة))[١٣٧] .

وهذا ما أكده (عبد الوهاب الصافي) النائب المستقل بقوله ((أن اختيار الناخب للمرشحين في الانتخابات سيكون حسب الطائفة أو العشيرة))[١٣٨] .

١٠- التشكيك بنزاهة ونتائج الانتخابات البرلمانية

حصلت هذه الفئة المرتبة التاسعة ، بـ (١٧) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٥٪) ، وجاء من خلال تشكيك العديد من الأطراف والهيئات والمنظمات الدولية والمحلية والمراقبين بأن تكون تلك الانتخابات نزيهة لا تشوبها

خروقات وعمليات تزوير . إذ قالت (حمدية الحسيني) رئيسة الدائرة القانونية في المفوضية أن هناك ((مخاوف من تزوير النتائج لذلك اتخذت المفوضية إجراءات بشأن خروقات نظام الدعاية الانتخابية في يوم الاقتراع))[١٣٩] .

وحذر رئيس القائمة العراقية (أياد علاوي) من أجواء التوتر التي افتعلتها الحكومة في الانتخابات السابقة (انتخابات عام ٢٠٠٥) ، إذ أبدى مخاوفه وشكوكه بنزاهة تلك الانتخابات بسبب ممارسات الأساليب نفسها في مناطق بعينها لمنعهم من الإدلاء بأصواتهم ممن يخدم مصلحة أحزاب متنفذة ، وقال ((إذا ما جرت الانتخابات البرلمانية المقبلة في مثل هذه الأجواء المتوترة التي يعيشها العراق اليوم في ظل أزمات سياسية وطائفية وإقصاء وتهميش للآخرين ، فنحن لا نتوقع أن تكون الانتخابات عادلة ونزيهة))[١٤٠] .

ومن جهته أكد رئيس شبكة (عين العراق) لمراقبة الانتخابات احتمالية حدوث تزوير منظم في نتائج الانتخابات . لذا طالب بتشكيل لجنة خماسية بضبط واحتساب أوراق الاقتراع الفائضة من الاقتراع الخاص قائلاً ((احتمالية تزوير منظم في نتائج الانتخابات واردة))[١٤١] .

وبين عدد من القيادات في شمال العراق بأن الظروف في إقليم كردستان مهيأة لتزوير الانتخابات لصالح الأحزاب المتنفذة . إلا أن النائب عن التحالف الكردستاني (خالد شواني) عد توقعات بعض النواب بحدوث تزوير في انتخابات إقليم كردستان بأنه استباق للأحداث بقوله ((أن الحديث عن تزوير للانتخابات البرلمانية في الإقليم هو استباق للأحداث))[١٤٢] .

١١- استغلال اسم المرجعيات الدينية من قبل بعض القوائم والمرشحين

حصلت هذه الفئة على المرتبة (العاشرة) بين الفئات الرئيسة بواقع (١٥) تكراراً وبنسبة مئوية بلغت (٤,٣٦٪) ، بعد أن أطلقت المرجعية الدينية في النجف ((تحذيراتها للكيانات السياسية وممثليهم من استخدام المرجعيات الدينية كمنبر ووسيلة للدعاية الانتخابية))[١٤٣] .

ومن جهتها حذرت المفوضية العليا للانتخابات استغلال المرجعية والشعارات الدينية من قبل المرشحين . وأكد (أمير حسين) مدير إعلام المفوضية في بابل ((استغلال بعض المرشحين والكيانات للزيارة الأربعينية للترويج لأنفسهم وكتلهم من خلال بعض الشعارات ورفع صور المرجعيات))[١٤٤] .

١٢- الدعوة إلى قيام الأمم المتحدة بمراقبة وحماية تلك الانتخابات

نالت هذه الفئة الرئيسية المرتبة الحادية عشر بين الفئات وركزت على الدعوات المطالبة بضرورة تدخل الأمم المتحدة لمراقبة تلك الانتخابات . إذ طالبت أغلب الكتل السياسية المشتركة في الانتخابات الأمم المتحدة لحماية الانتخابات ورعاية العملية السياسية بعد تزايد المخاوف من هيمنة أحزاب السلطة على عمل المفوضية العليا للانتخابات وتسييس قرارات محكمة التمييز من قبل ائتلاف دولة القانون ، إذ طالب النائب (حنين قدو) الأمم المتحدة بحماية الانتخابات في نينوى من تجاوزات الأحزاب الكردية ، قائلاً ((أدعوا الأمم المتحدة إلى التدخل وبقوة لمراقبة الانتخابات في ما يسمى المناطق المتنازع عليها))[١٤٥] .

❖ النتائج

١- أبرزت الدراسة كثافة التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية العراقية التي قامت بها جريدة الزمان (طبعة بغداد).
٢- عبرت جريدة الزمان من خلال هذه التغطية عن اهتمام صحفي متميز في إبراز الحدث وتفسيره ومتابعة جذوره ونتائجه وبيان مدى التناقض بين برامج وشعارات المرشحين والكتل السياسية المشاركة في الانتخابات.
٣- استطاعت جريدة الزمان توظيف التقارير الإخبارية بشكل جيد في نشر جوهر الحدث واعتماد معلومات دقيقة وواقعية بأسلوب واضح والقيام بشرح وتفسير كل جوانب الحدث وكل ما يتصل به من تطورات .
٤- اعتماد التقارير على وثائق مدعومة بالمعلومات منذ بداية الحدث فضلاً عن الاعتماد على تقارير ودراسات المنظمات ومراكز البحوث في عملية التغطية . مما زاد من مصداقية وموضوعية التغطية .

٥- كما أن استقلالية الجريدة وعدم خضوعها لسيطرة حزب أو سلطة زاد من ثقة الناخب العراقي بها ومتابعة ما تنشره من موضوعات تخص الحملة الانتخابية .
٦- أدركت الجريدة إثناء تغطيتها الإخبارية معيار مهم هو حق الجمهور في أن يعرف الحقيقة وأن تعرض أمامه الحقائق والوقائع بدقة وتوازن من أجل أن يمتلك الخيار من دون تضليل وذلك جوهر الديمقراطية .

❖ التوصيات

١- ضرورة اعتماد وسائل الإعلام في تغطيتها الحملات الانتخابية وحملاتها الإعلامية على البحث العلمي قبل وإثناء الحملة بغية الوصول إلى نتائج مدروسة ومحدودة .
٢- ضرورة تكثيف الجانب العملي والنظري الخاص بمراقبة أجهزة الإعلام أثناء الانتخابات ، بغية أن تأخذ وسائل الإعلام دورها الرقابي.

٣- اعتماد التخطيط الإعلامي الجيد قبل الحملة الانتخابية وأثنائها بغية الوصول لتغطية إعلامية متميزة .
٤- ضرورة إشراك الملاكات والكوادر الإعلامية في هذا المجال بدورات تدريبية ، بغية اكتساب خبرات ميدانية جديدة في الدول التي خاضت مضمار الديمقراطية قبلنا .
٥- ضرورة التزام وسائل الإعلام المختلفة بأخلاقيات العمل الصحفي والمعايير المهنية أثناء عملية التغطية الإعلامية للانتخابات .

الهوامش والمصادر

١- د.سمير محمد حسين ، تحليل المضمون ومناهجه ومحدداته ، ط٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٦ ، ص١١١
٢- د.نزهت محمود الدليمي ، التغطية الإخبارية لفضيحة تعذيب المعتقلين في سجن أبي غريب ، مجلة الباحث الإعلامي (مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الإعلام ، جامعة بغداد) ، العدد الثاني ، حزيران ، ٢٠٠٦ ، ص١٧٣ .
٣- نائل عبد الحافظ ، أساليب البحث العلمي ، عمان ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٥ ، ص١٧ .
٤- د.سمير محمد حسين ، بحوث الإعلام ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٩ ، ص٣٣٢ .
٥- د.كرم شلبي ، معجم المصطلحات الإعلامية ، القاهرة ، مطابع الشروق ، ١٩٨٩ ، ص٣٩٣ .
٦- د.أحمد زكي ، معجم المصطلحات الإعلامية ، تقديم أحمد خليفة ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٥ ، ص١٤٣ .
٧- نقلاً عن زكريا بن صغير ، الحملة الانتخابية الرئاسية في الصحافة الجزائرية لعام ١٩٩٩ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الإعلام ، ٢٠٠٢ ، ص٣٥ .
٨- حيدر غازي حسين الموسوي ، اتجاهات الصحافة العراقية إزاء الفدرالية (دراسة تحليلية لمضامين المقال الافتتاحي في جرائد (التآخي ، الصباح ، بغداد ، العدالة ، الزمان)) للمدة من ٢٠٠٤/١/١ لغاية ٢٠٠٨/١/١ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإعلام ، ٢٠٠٨ ، ص٢٤٤ .
٩- حيدر غازي حسين الموسوي ، المصدر السابق ، ص٢٤٥ .
١٠- شيماء سعدون عزيز ، إخراج الصفحة الأخيرة في الجرائد العراقية اليومية (تحليل الشكل الفني للصفحة الأخيرة في جرائد (الصباح ، الزمان ، العدالة)) للمدة من ٢٠٠٧/١/١ لغاية ٢٠٠٧/٣/٣١ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإعلام ، ٢٠٠٨ ، ص١١٨ .
١١- د.أحمد عبد المجيد ، أخلاقيات المهنة الصحفية في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ ، جريدة الزمان طبعة بغداد ، أنموذجاً ، الباحث الإعلامي ، مجلة فصلية علمية محكمة ، تصدر عن كلية الإعلام ، جامعة بغداد ، العدد الثاني ، حزيران ، ٢٠٠٦ ، ص٧٤-٧٧ .
١٢- نور الدين كنيوه ، الدولة الجزائرية والمشروع العصي، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٤٢) ، ١٩٩٩ ، ص٢٦ .
١٣- مجموعة الباحثين ، المدخل الاتصال السكاني ، ج٥ ، قسم الصحافة والإعلام ، جامعة اليرموك ، عمان ، مطبعة جامعة اليرموك ، ٢٠٠١ ، ص٧٢ .
١٤- د.رافد حداد ، الحملات الإعلامية في العراق ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، قسم الإعلام ، ١٩٩٥ ، ص٣٥ .
١٥- نور الدين كنيوه ، المصدر السابق ، ص٢٧ .
١٦- د. علي عجوة ، العلاقات العامة والصورة الذهنية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٣ ، ص١١٥ .
١٧- جاك دومیناك ، الدعاية السياسية ، ترجمة جلال فاروق الشريف ، دمشق ، منشورات دار الصحافة ، ١٩٦٥ ، ص٥٣ .
١٨- عبد السلام أحمد السامر ، الدعاية الأمريكية (١٩٤٥-١٩٥٨) ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الإعلام ، ١٩٩٨ ، ص٣٢ .
١٩- محمد كمال القاضي ، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري ، مصر ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٧ ، ص١٤١ .
٢٠- د. حميدة سميسم ، الحرب النفسية ، بغداد ، دار الكتاب للطباعة ، ٢٠٠٠ ، ص١٢٥ .
٢١- جاك دومیناك ، المصدر السابق ، ص٧٦ .
٢٢- غي دورندان ، الدعاية والدعاية السياسية ، ترجمة د.رالف رزق الله ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ ، ص١٦ .

٢٣- زكريا بن الصغير ، المصدر السابق ، ص٤٨ .
٢٤- كمال القاضي ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .
٢٥- كمال القاضي ، المصدر السابق ، ص١٨٧ .
٢٦- د.عبد الرزاق الدليمي ، دور العلاقات العامة في الحملات الانتخابية ، بحث غير منشور ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الإعلام ، ٢٠٠٠ ، ص٦ .
٢٧- د.عبد الرزاق الدليمي ، المصدر السابق ، ص٧ .
٢٨- د.عبد الرزاق الدليمي ، المصدر السابق ، ص٨ .
٢٩- د.مظفر مندوب ، الإعلان في وسائل الإعلام ، بحث غير منشور ، جامعة بغداد ، كلية الإعلام ، ٢٠٠٥ ، ص١٢ .
٣٠- د.مظفر مندوب ، المصدر السابق ، ص١٤ .
٣١- مجموعة الباحثين السوفيت ، ترجمة حسين حبش ، الإخطبوط الدعائي الإعلامي ، لبنان ، دار الفارابي ، ١٩٧٦ ، ص٧٠ .
٣٢- شارل شلهوب ، وسائل تكنولوجية عالية للاتصالات اللاسلكية ، مجلة الكومبيوتر والاتصالات ، العدد (١١) ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٢٩ .
٣٣- عبد الرحمن علي سعود العيساوي ، تقنيات الاتصال الحديثة ودورها في تطوير أساليب العلاقات العامة (دراسة ميدانية لشركة أوراسكوم تيليكوم) ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإعلام ، ٢٠٠٥ ، ص١٢٨ .
٣٤- ضياء جعفر ، تطور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية ، بغداد ، مجلة علوم ، العدد (١٠٢) ، ٢٠٠٠ ، ص٢٦ .
٣٥- مي العبد الله سنو ، الاتصال في عصر العولمة ، بيروت ، الدار الجامعية ، ١٩٩٩ ، ص٧٨ .
٣٦- د.علي حسين طوينه ، محاولة التضليل الإعلامي التي اعتمدتها وسائل الإعلام الأمريكية ، بغداد ، منشورات وزارة الإعلام ، ١٩٩٤ ، ص٦٥ .
٣٧- زكريا بن الصغير ، المصدر السابق ، ص٥٥ .
* - برلمان : هي كلمة انكليزية تعني مجلس ، أنظر قاموس أكسفورد الحديث (انكليزي-انكليزي-عربي) ، ط٢ ، جامعة أكسفورد ، ١٩٩٩ ، ص٥٣٨ .
٣٨- د.نبيل جاسم محمد ، تغطية الصحف العراقية للحملة الانتخابية أثناء الانتخابات التشريعية ٢٠١٠ (تحليل أخبار الصحف الأولى في جريدتي الصباح والمشرق) للمدة من ٢٠١٠/٢/١٢ ولغاية ٢٠١٠/٣/٦ ، بحث منشور ، مجلة الباحث الإعلامي مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الإعلام ، جامعة بغداد ، العدد ٢٩ ، حزيران –أيلول ٢٠١٠ ، ص٨٠-٨١ .
٣٩- جريدة الوطن العراقية ، العدد (٣٥٣) في ٢٠٠٥/١٢/١٢ ، ص١ .
٤٠- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، دليل تسجيل الناخبين والعرض والطعون ، منشورات تعريفية بالانتخابات ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٩ .
٤١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، المصدر السابق ، ص١١ .
٤٢- العراق ينتخب ، ملحق تصدره المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مجلس النواب ، ٢٠١٠ ، العدد الأول ، ٧شباط ، ٢٠١٠ ، ص.١
٤٣- العراق ينتخب ، المصدر السابق ، ص١ .
٤٤- العراق ينتخب ، المصدر السابق ، ص١ .
٤٥- د.حميد جاعد محسن ، قراءة أولية في الخارطة السياسية للانتخابات ، جريدة الزمان ، العدد ٣٥٢٢ ، ٢٠شباط ، ٢٠١٠ ، ص١٦ .
٤٦- ديبرا بوتر ، دليل الصحافة المستقلة ، ترجمة مفيد الديك ، وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، ٢٠٠٦ ، ص٩ .
٤٧- بتول عبد العزيز العاني ، التغطية الصحفية لقضايا الهجرة والمهجرين (دراسة تحليلية لصحف الأحزاب – دار السلام ، العدالة ، بغداد ، أنموذجاً) للمدة من ٢٠٠٦/٣/١-٢٠٠٦/٨/٣١ ، رسالة ماجستير ، غير

منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإعلام ، ٢٠٠٨ ، ص٢٨ .
٤٨- ديبرا بوتر ، المصدر السابق ، ص٩ .
٤٩- بتول عبد العزيز العاني ، المصدر السابق ، ص٢٨ .
٥٠- بتول عبد العزيز العاني ، المصدر السابق ، ص٢٨ .
٥١- د.أحمد عبد المجيد ود.فوزي هادي الهنداوي ، القيم الإعلامية في تغطية انتخابات ٢٠١٠ (المعايير المهنية لجريدة الزمان) ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، بغداد ، شباط ٢٠١١ ، ص١٢ .
٥٢- د.هادي نعمان الهيتي ، أسس وقواعد البحث العلمي ، دراسة مطبوعة بالرانيو ، ١٩٨٣ ، ص١٧ .
٥٣- د.هادي نعمان الهيتي ، اتجاهات نشرات الأخبار التلفزيون الإسرائيلي باللغة العربية ، المركز العربي للبحوث ، المستمعين والمشاهدين ، العدد(١٥) ، تموز ، ١٩٨٥ ، ص١٤ .
**- الاتجاه : ووهي الفئة التي توضح التأييد أو الرفض أو الحياد في المضمون موضوع التحليل بالنسبة للموافق والقضايا والموضوعات المنظمة فيه وكذلك هي ميل الفرد واستعداده لتقويم الموضوع أو جانب منه بطريقة معينة ، كما تعبر عن استجابة الفرد لموضوع ذي طبيعة اجتماعية ، إذ يؤيد الفرد الموضوع أو يعارضه بالثبات النسبي . أنظر . د.سمير محمد حسين ، بحوث الإعلام ، المصدر السابق ، ص٢٦٦ ، وكذلك د.وهيب مجيد الكبيسي ، طريقة البحث في العلوم السلوكية ، ج١ ، بغداد ، مطبعة التعليم العالي ، ١٩٨٧ ، ص١١٨ .
٥٤- د.ليلى عبد المجيد وأخريات ، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، القاهرة ، دار أسامة للطبع ، ١٩٨٢ ، ص١٤٣ .
٥٥- د.مؤيد خلف حسين الدليمي ، اتجاهات الصحافة المصرية نحو السياسة الأمريكية في العراق (دراسة تحليل مضمون المقال الافتتاحي في جريدتي الأهرام والأسبوع) للمدة من ٢٠٠٣/٤/٩ لغاية ٢٠٠٥/١٢/٢٥ ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الإعلام ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٢٦٠ .
***- الخبراء هم :
١- أ.م.د حافظ ياسين الهيتي . رئيس قسم الإعلام – كلية الآداب – جامعة الانبار .
٢- أ.م.د عبد الرحمن علي حمد . تدريسي في قسم الإعلام – كلية الآداب – جامعة الانبار .
٣- أ.م.د جمعة إبراهيم . رئيس قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة الانبار .
٤- د.رباح مجيد إلهيتي .تدريسي في قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة الانبار .
٥- د. عمر جياد علي . تدريسي في قسم الإعلام – كلية الآداب – جامعة الانبار .
٥٦- د.محمد عبد الحميد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٠ ، ص٢٣٤ .

هوامش عينة التحليل

٥٧- العدد (٣٥١٤) في ١٠/شباط/٢٠١٠ ، ص٣ .
٥٨- العدد (٣٥١٢) في ٨/ شباط /٢٠١٠ ، ص٣ .
٥٩- العدد (٣٥١٨) في ١٥/ شباط /٢٠١٠، ص٣ .
٦٠- العدد (٣٥١٦) في ١٣/ شباط / ٢٠١٠ ، ص١ .
٦١- العدد (٣٥٢٣) في ٢١ / شباط /٢٠١٠ ، ص٥ .
٦٢- العدد (٣٥٢٣) المصدر السابق، ص٥ .
٦٣- العدد (٣٥٢٩) في ٢٨/ شباط / ٢٠١٠ ، ص٤ .
٦٤- العدد (٣٥٣٠)في ١/ آذار / ٢٠١٠ ، ص٢ .
٦٥- العدد (٣٥٢٧) في ٢٥/ شباط /٢٠١٠ ، ص٤ .
٦٦- العدد (٣٥٣٢) في ٣/ آذار /٢٠١٠ ، ص٣ .
٦٧- العدد (٣٥٢٠) في ١٧/ شباط /٢٠١٠، ص٥ .

٦٨- العدد (٣٥٢٥) في ٢٣/ شباط /٢٠١٠ ، ص٣ .
٦٩- العدد (٣٥٢٦) في ٢٤/ شباط/٢٠١٠ ، ص١ .
٧٠- العدد (٣٥٢٧) المصدر السابق ، ص٣ .
٧١- العدد (٣٥٢٧) مصدر سابق ، ص٣ .
٧٢- العدد (٣٥٣٠) مصدر سابق ، ص١ .
٧٣- العدد (٣٥١٣) في ٩/ شباط/٢٠١٠ ، ص٣ .
٧٤- العدد (٣٥٢٠) المصدر السابق ، ص١ .
٧٥- العدد (٣٥٢٠) مصدر سابق ، ص٢ .
٧٦- العدد (٣٥٢٤) في ٢٢/ شباط / ٢٠١٠ ، ص٤ .
٧٧- العدد (٣٥٢٥) المصدر السابق ، ص٣ .
٧٨- العدد (٣٥٢٧) مصدر سابق ، ص٣ .
٧٩- العدد (٣٥٢٦) المصدر السابق ، ص٣ .
٨٠- العدد (٣٥٢٧) مصدر سابق ، ص٢ .
٨١- العدد (٣٥٢٧) مصدر سابق ، ص٢ .
٨٢- العدد (٣٥٢٨) في ٢٧/ شباط /٢٠١٠ ، ص٢ .
٨٣- العدد (٣٥٢٨) المصدر السابق ، ص٢ .
٨٤- العدد (٣٥٣٠) مصدر سابق ، ص٣ .
٨٥- العدد (٣٥٣٠) مصدر سابق ، ص٣ .
٨٦- العدد (٣٥١٩) في ١٦/ شباط / ٢٠١٠ ، ص١ .
٨٧- العدد (٣٥٢١) في ١٨/ شباط / ٢٠١٠، ص٣ .
٨٨- العدد (٣٥١٤) المصدر السابق ، ص٣ .
٨٩- العدد (٣٥٢٩) المصدر السابق، ص٥ .
٩٠- العدد (٣٥١٧) في ١٤/ شباط / ٢٠١٠، ص١ .
٩١- العدد (٣٥٢٢) في ٢٠/ شباط / ٢٠١٠ ، ص١ .
٩٢- العدد (٣٥٢٢) المصدر السابق ، ص١ .
٩٣- العدد (٣٥٢٥) المصدر السابق، ص٣ .
٩٤- العدد (٣٥٢٩) مصدر سابق ، ص١ .
٩٥- العدد (٣٥٣١) في ٢/ آذار / ٢٠١٠ ، ص١ .
٩٦- العدد (٣٥٣٠) مصدر سابق ، ص٥ .
٩٧- العدد (٣٥٢٠) مصدر سابق ، ص١ .
٩٨- العدد (٣٥٢٠) مصدر سابق ، ص٣ .
٩٩- العدد (٣٥٢٠) مصدر سابق ، ص٥ .
١٠٠- العدد (٣٥٣٠) مصدر سابق ، ص٣ .
١٠١- العدد (٣٥١٨) المصدر السابق ، ص١٦ .
١٠٢- العدد (٣٥١٨) مصدر سابق ، ص١٦ .
١٠٣- العدد (٣٥٣٢) في ٣/ آذار / ٢٠١٠ ، ص٣ .
١٠٤- العدد (٣٥٣٢) المصدر السابق ، ص٥ .
١٠٥- العدد (٣٥٣٢) المصدر السابق ، ص٥ .
١٠٦- العدد (٣٥٢٦) مصدر سابق ، ص٣ .
١٠٧- العدد (٣٥١٤) مصدر سابق ، ص٥ .
١٠٨- العدد (٣٥١٦) المصدر السابق ، ص٣ .
١٠٩- العدد (٣٥١٧) المصدر السابق ، ص٣ .
١١٠- العدد (٣٥١٨) المصدر السابق ، ص٢ .

١١١- العدد (٣٥١٨) مصدر سابق ، ص٣ .
١١٢- العدد (٣٥١٨) مصدر سابق ، ص٣ .
١١٣- العدد (٣٥٢٠) مصدر سابق ، ص١ .
١١٤- العدد (٣٥٢٠) مصدر سابق ، ص٢ .
١١٥- العدد (٣٥٢٠) مصدر سابق ، ص٥ .
١١٦- العدد (٣٥١١) في ٧/ شباط / ٢٠١٠ ، ص٢ .
١١٧- العدد (٣٥٢٧) مصدر سابق ، ص٤ .
١١٨- العدد (٣٥١٢) المصدر السابق ، ٥ .
١١٩- العدد (٣٥٢٥) مصدر سابق ، ص٢ .
١٢٠- العدد (٣٥٢٤) المصدر السابق ، ص١ .
١٢١- العدد (٣٥٢٦) مصدر سابق ، ص٤ .
١٢٢- العدد (٣٥٣٠) مصدر سابق ، ص٤ .
١٢٣- العدد (٣٥١٢) مصدر سابق، ص٤ .
١٢٤- العدد (٣٥١٩) المصدر السابق ، ص٢ .
١٢٥- العدد (٣٥٢٠) مصدر سابق / ص٣ .
١٢٦- العدد (٣٥٢٠) مصدر سابق ، ص٣ .
١٢٧- العدد (٣٥٢٥) مصدر سابق ، ٥ .
١٢٨- العدد (٣٥٢٢) مصدر سابق ،ص١ .
١٢٩- العدد (٣٥١٨) مصدر سابق، ص٥ .
١٣٠- العدد (٣٥١٨) مصدر سابق ، ص٢ .
١٣١- العدد (٣٥٢٩) مصدر سابق ، ص٢ .
١٣٢- العدد (٣٥٣٠) مصدر سابق ، ص٢ .
١٣٣- العدد (٣٥٣٠) مصدر سابق ، ص٢ .
١٣٤- العدد (٣٥١٨) مصدر سابق ، ص٢ .
١٣٥- العدد (٣٥٢٢) مصدر سابق ، ص.١٦
١٣٦- العدد (٣٥٢٣) مصدر سابق ، ص٢ .
١٣٧- العدد (٣٥٢٣) مصدر سابق ، ص٥ .
١٣٨- العدد (٣٥٢٩) مصدر سابق ، ص٢ .
١٣٩- العدد (٣٥١٢) مصدر سابق ، ص٥ .
١٤٠- العدد (٣٥٢٢) مصدر سابق ،ص٣ .
١٤١- العدد (٣٥٢٨) مصدر سابق ، ص٥ .
١٤٢- العدد (٣٥٣٢) مصدر سابق ، ص٥ .
١٤٣- العدد (٣٥١١) مصدر سابق ، ص٣ .
١٤٤- العدد (٣٥١٧) مصدر سابق، ص٣ .
١٤٥- العدد (٣٥٢٠) مصدر سابق ، ص١ .